مسائل الاشتغال في النحو لابن هشام الأنصاري (761 هـ)
دراسة وتحقيق

د. حسان بن عبد الله الغنيمان*
halghonaiman@ksu.edu.sa

الملخص:

يتناول هذا البحثُ دراسةَ وتحقيقَ مسائلِ الاشتغال التي أوردها ابنُ عصفورٍ (669 هـ) في آخر باب الاشتغال من كتابه المقرّب، وشَرَحَهَا ابنُ هشامٍ الأنصاري (761 هـ) في هذه الرسالة.وتضمَّنَ قسمُ الدراسة فيها دراسةً موجزةً لمؤلفَيْهَا: ابنِ عصفور، وابنِ هشام، ودراسةً مفصَّلة للرسالة.تَشْرَحُ هذه الرسالةُ الصُّوَرَ التي يأتي عليها الشاغلُ وما ينتُجُ عنها من تغيُّرٍ في حكمِ حَمْلِ المشغول عنه على الشاغل، وما يترتَّب عليه من حكمٍ إعرابيٍّ للمشغول عنه، مُبتدِئَةً بما كان فيه الشاغلُ شيئًا واحدًا، ثم ما كان فيه الشاغل شيئين، على تنوُّعهما بين سَبَبَيْنِ أو ضميرَيْنِ أو ضميرٍ وسَبَبِيٍّ، وعلى تنوُّع الضمير ما بين متصل ومنفصل، وما بين مرفوع ومنصوب. وانتظمت هذه الصور في عشر مسائل، تضمُّها -بحسب حكم الحمل على الشاغل- مجموعتان متساويتان: خمسٌ لك الخيار في الحمل على أي الشاغلَيْنِ المذكورَيْنِ على اختلافهما، وخمسٌ يجب فيها الحمل على أحد الشاغلَيْنِ المذكورَيْنِ.

الكلمات المفتاحية: مسائل؛ الاشتغال؛ المقرّب؛ النحو.

* أستاذ اللغة والنحو المشارك - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب- جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

Questions of 'AL-Ishtighaal' in Grammar

By Jamaal Ad-Diin Abdullah Ibn Yousif Ibn HishamAl-Anṣaari

Dr. Hassan bin Abdullah AL-Ghonaiman *

halghonaiman@ksu.edu.sa

Abstract:

This research deals with an investigational study of the manuscript on the topic of (Ishtighaal) issues reported by Ibn Asfour (669 AH) in his book (Al-Muqarreb) and elucidated by Ibn Hisham (761 AH.) here in this manuscript/letter. A section of the work includes a brief study on the authors, Ibn Asfour and Ibn Hisham, and a detailed study on the manuscript, explaining the forms the occupier/subject element (Al-Shaaghil) takes, the change that occurs due to treating the occupied/object element (Al-Mashghoul) as an occupier/subject pronoun (Al-Shaaghil), and its syntactic case. We first examined the case in which the occupier/subject pronoun was one element, and then the case in which the occupier/subject pronoun consisted of two elements, taking into account different types of cases: pronoun vs. causal, free-morpheme pronouns vs. bound morpheme, and nominative vs. accusative. The ten forms have included ten issues that can be divided into two equal groups; in five of which you can assign the syntactic case to either occupier equally regardless of the differences between the two types, while in other five of which you must assign the syntactic case to only one occupier.

Key Words: Issues, Topic, Al-Muqarreb, Al-Shaaqil, Grammar.

* Associate Professor of Language and Syntax - Department of Arabic Language and Literature - College of Arts - King Saud University - Saudi Arabia.

المقدمة:

لقد هيَّأ الله لخدمة لغة كتابه ودينه علماءَ أفذاذًا على مَرِّ العصور، فبذلوا جهدهم وأنفسهم في التعليم والتأليف، فألَّفوا كُتُبًا ذات مناهج متعدِّدة، ورسائل ذات موضوعات متنوِّعة، وكان من بين هؤلاء العلماء ابنُ عصفور (669 هـ) الذي ألَّف كتابه النحويَّ المشهور "المقرِّب"، وابنُ هشام الأنصاري (761 هـ) الذي شارك في تآليف متنوعة، وكان من بينها هذه الرسالة التي أُقَدِّمها اليوم للقُرَّاء.

تَتَناول هذه الرسالة مسألة من مسائل الاشتغال، وهو الباب النحوي المشهور الذي تعدَّدت الآراء حوله وكَثُرَ الجدلُ فيه من عصور النحو المتقدِّمة إلى يومنا الحاضر. وهذه المسألة أوردها ابن عصفور في آخر باب الاشتغال من كتابه المقرِّب، ذكر فيها الصور التي يأتي عليها الشاغل، فَمَنْ عرف هذه الصور وأَلَمَّ بها أحاط بباب الاشتغال. وقد أتقن ابن عصفور تأليفها وترتيبها وتنظيمها؛ مما يُنبئ عن عقليَّته الرياضيَّة الفذَّة، ولذلك ندر مَنْ صاغ هذه المسألة على منواله، وقد جاء بعده ابن هشام فأَوْضَحَها وفَصَّلَها وأَبَانَهَا فخرجت بحُلَّة رائعة تشهد ببراعة مؤلِّفها وسَبْقِه في العلم.

وقد قدَّمْتُ لتحقيق هذه الرسالة بدراسة مُفَصَّلَة عنها، مشفوعة بدراسة موجزة لمؤلفها ابن هشام وصاحب المتن ابن عصفور. وهأنذا أقدِّمها للقارئ الكريم راجيا أن تنال استحسانه، فما كان فيها من صواب فمن الله، وما كان فيها من خَلَلٍ فمن نفسي والشيطان، وحسبي أني اجتهدْتُ في تحقيقها وبذلْتُ قصارى جهدي في ذلك.

ولم يخلُ تحقيق هذه الرسالة من صعوبات كغيره من الأعمال، وكان من أبرز الصعوبات التي واجهتني صعوبة الحصول على نسخ هذه الرسالة، والاختلافات الكثيرة بين نُسَخِ هذه الرسالة؛ مما يستلزم التريُّث وطول البحث للوصول إلى اختيار المؤلف فيها، إضافة إلى قِلَّة عَرْض

هذه المسألة في كتب النحاة على الصورة التي عرضها ابن عصفور. وبفضلٍ مِنَ الله تغلَّبْتُ على هذه الصعوبات، فخَرَجَتِ الرسالة ولله الحمد –حسب نظرتي- بصورة جميلة مَرْضِيَّة.

وختاما أشكر كل من أعانني على تحقيقها وقدَّم لي يد العون والمساعدة، وأخصُّ بالشكر الدكتور جابر بن عبد الله السريّع الذي أرشدني إلى هذه الرسالة وزوَّدني ببعض نسخها، والأستاذ عمَّار تمالت، الباحث في مركز الملك فيصل، الذي زوَّدني ببعض نسخ الرسالة، ولا أنسى غيرهم ممن كان لهم الفضلُ في إعانتي في تحقيق هذه الرسالة، فللجميع مني جزيل الشكر والتقدير، وأسأل الله العظيم أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، والحمد لله ربِّ العالمين أوَّلاً وآخرًا.

تعريف موجز بابن هشام:

هو الشَّيخُ الإمامُ جمالُ الدِّين أبو محمد عبد الله بن جمال الدين يُوسف بن عبد الله بن يُوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام النَّحوي الأنصاريّ الشافعي ثم الحنبلي[1]، ولد في القاهرة في الخامس من ذي القعدة سنة 708 هـ تقريبا. وبها نشأ، وطلب العلم فيها منذ صغره، فلازم شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن المُرَحِّل (744 هـ)، ودَرَسَ على تاج الدين عمر بن علي الفاكِهَانِيّ (731 هـ)، ومحمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة الكِنَانِيّ (733 هـ)، وشمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن نمير بن السراج (747 هـ)، وتاج الدين علي بن عبد الله الأردبيلي التَّبْرِيزِيّ (746 هـ)، وشيخ الإسلام تقي الدين علي بن عبد الكافي السُّبْكِيّ (755 هـ).

أتقن العربية ففاق الأقران، وكان إمامًا فيها، وله المعرفة التامة في القراءات والحديث والفقه. دَرَّس وأفاد، وتخرَّج به جماعة من أهل الديار المصرية، ومن أهل مكة لَمَّا جاور بها، وأقرأ كتاب سيبويه عدَّة مرات.

وُصِف بأنه فصيحُ زمانه، وسيبويه أيامه[2]. قال عنه ابن حجر[3]: "وَانْفَرَدَ بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، وَالتَّحْقِيق الْبَالِغ، والاطِّلاع المفرِط، والاقتدار على التَّصَرُّف في الْكَلَام، والْمَلَكَة الَّتي كَانَ يتَمَكَّن بها من التَّعْبِير عن مَقْصُوده بما يُرِيد، مُسْهِبًا ومُوجِزًا،

مَعَ التَّوَاضُع وَالْبِرّ والشَّفَقَة، ودماثة الخُلُق وَرِقَّة القلب. قال لنا ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه". وَكَانَ مُكْثِرًا من الدِّيَانَة وَالْعِبَادَة.

كَانَ كثير الْمُخَالفَة للعلاَّمة أبي حَيَّان الأندلسي (745 هـ)، شَدِيد الانحراف عَنهُ، ولعل هذا يعود إلى ما ذكره الشوكاني (1250 هـ)[4]: "مِنْ أنَّ أَبا حَيَّان كَانَ مُنْفَرِدًا بِهَذَا الْفَنِّ في ذلك الْعَصْر غير مُدَافَعٍ عن السَّبق فيه، ثمَّ كَانَ الْمُنْفَرِدُ بعده هُوَ صَاحب التَّرْجَمَة – أي: ابن هشام -، وَكَثِيرًا مَا يُنَافِسُ الرجُلُ مَنْ كَانَ قبله في رتبته الَّتي صار إليها؛ إظهارًا لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته لمن كَانَ قبله، أَو بالتمكن من الْبلُوغ إلى مَا لم يبلغ إليه، وإلا فَأَبُو حَيَّان هُوَ من التَّمَكُّن من هَذَا الْفَنّ بمَكَانٍ، وَلم يكن للمتأخرين مثلَهُ وَمثلَ صَاحب التَّرْجَمَة".

صَنَّفَ ابنُ هشام في العربية وغيرها مؤلَّفاتٍ نافعة، منها: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، وهو كتاب مفيد لم يُصَنَّف في النحو مثله، اشتهر في حياته في الشام ومصر، واشتغل به أهل العصر، وصَنَّفَ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، والتَّعْلِيق على مشكل ألفية ابن مَالك، وحاشية على تسهيل الفوائد، وشذور الذهب، وشرحه، وقطر الندى، وشرحه، والإعراب عن قواعد الإعراب، وشَرْحُ اللَّمْحَة البَدْرِيَّة في علم العربية، وله رسائل متعدِّدة في موضوعات متفرِّقة، وغيرها كثير[5]. وجميع هذه المصنفات طُبعت محقَّقة ما عدا التعليق على مشكل ألفية ابن مالك فإنه لم يُطبع، وحاشيته على التسهيل لم تُحقَّق.

وله شعرٌ ونظمٌ.

كانت أسرتُهُ أسرةً علميَّة، فله ابنان من العلماء بالعربية وغيرها: عبد الرحمن، ومحمد (799 هـ)، وَكَانَ أَوْحَدَ عصره في تحقيق النَّحْو، يقال: كان أنحى من أبيه[6]. وله أحفادٌ كذلك، ذكرهم محقِّق الجوهر المنضد[7].

توفِّي جمال الدين بن هشام – رحمه الله - بعد عمر حافل بالعطاء في لَيْلَة الْجُمُعَة خامس ذي القعدة سنة 761 هـ.

تعريف موجز بابن عُصْفُور:

هو العلَّامة أبو الحسن عليُّ بن مؤمن بن محمد بن عليٍّ الحضرميّ الإشبيليّ، المعروف بابن عُصْفور[8]. وُلِدَ سنة سبعٍ وتسعين وخمسمائة في إِشْبِيلِيَة بالأندلس.

أخَذ العربيّة والأدَب عن أكابر العلماء، مثل شيخ الأندلس العلَّامة أبي الحسن علي بن جابر الدَّبَّاج الإشبيلي (646 هـ)، ثمّ عن الأستاذ أبي عليٍّ عمرَ بن مُحَمَّد الإشبيلي الشَّلَوْبِين (645 هـ)، ولازمه قرابة عشرة أعوام، فحصَّل منه ما لم يُحصِّله غيره، وكان من أنجب مَنْ قرأ عليه، وأبرعهم وأجلِّهم.

وهو حامل لواء العربية بالأندلس في زمانه، بحرًا فيها، رَبّانٌ من الأدب. كان إماما حافظا مُتْقِنًا فصيحا لا يُشَقُّ غُباره ولا يُجارى، يُقرِئ الكُتُب الكبار في العربية، وكان أصبر النّاس على المطالعة، لا يَمَلُّ من ذلك.

ارتحل إلى عدة مدن في الأندلس والمغرب والجزائر وتونس، وتصدَّر للتدريس فيها مدَّة، فأَقْبل عَلَيْهِ الطّلبَة، وقرأ عليه خَلْقٌ كثير وانتفعوا به، وكان يُمْلِي من صدره.

وكان شيخَ السلطانِ المستنصرِ بالله أبي عبد الله محمد بن زكريا الحفصيّ صاحب تونس، ثم جليسه، حينما كان وليًّا للعهد ثم سلطانا.

له تآليفٌ تُعَدُّ من أحسن التصانيف، كلامُهُ فيها سَهْلٌ مُنْسَبِكٌ مُحَصَّل، منها:

الْمُقَرِّب في النحو، وهو من أهم آثاره التي حازت شهرة، وشَرْحُه ولم يُتِمَّه، والممتع في الصرف، وضرائر الشعر، وشَرْحُ كتابَ سِيبوَيْه، وله ثلاثة شروح على جمل الزجاجي، وشَرْحُ أبيات الإيضاح، ومختصر الغُرَّة لابن الدَّهَّان، ومختصر المحتسب لابن جني. وله شروح لم يُكْمِلْها، منها:

شَرْحُ الإيضاح للفارسي، وشَرْحُ الجزولية، وشَرْحُ الأشعار الستة الجاهلية، وشَرْحُ الحماسة، وشَرْحُ ديوان المتنبي، وغير ذلك.

توفي -رحمه الله- بتونس بعد عمر حافل بالبذل والإفادة في الرَّابع والعشرين من ذي القعدة سنة تسع وستين وستمائة (669 هـ).

دراسة الرسالة:

نسبة الرسالة إلى ابن هشام:

كان ابن هشام الأنصاري -رحمه الله- صاحب تصانيف متعدِّدة، ورسائل كثيرة؛ مما جعل مصنِّفي كتبِ التراجم لا يذكرون كلَّ رسائله التي ألَّفها كما هي عادتهم، ومنها رسالته في مسائل الاشتغال، يُؤَيِّد هذا ما قاله صاحب كتاب السحب الوابلة في ترجمته لابن هشام الأنصاري بعد ذكره مؤلفاته[9]: "ومن تصانيفه أيضا: «أوضح المسالك»...، ومن الرسائل والضوابط والفوائد شيء كثير، حتَّى إن مراسلاته إلى أصحابه لا يُخْلِيها من فوائدَ نحويَّةٍ غريبةٍ، وله أجوبةٌ في العربيَّة لا تُحصى".

وذكر الشيخ خالد الأزهري في التصريح[10]، والسيوطي في بغية الوعاة[11]، وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب[12] عددا من مؤلفات ابن هشام، ثم قالوا: "... وغير ذلك".

ورأيت الإمام عمر بن قَدِيد بن عبد الله القَلَمْطاوي القاهري الحنفي (856 هـ) [13] نَسَبَ هذه الرسالة لابن هشام في ترجمته له في حاشيته على أوضح المسالك[14].

كذلك وقفت على نسخة من مغني اللبيب[15] ونسخة من أوضح المسالك[16] ذُكرت فيهما ترجمة لابن هشام، وقد تضمَّنت هاتان الترجمتان نسبة هذه الرسالة لابن هشام الأنصاري[17].

وقد أثبتت الدراسة صحَّة نسبة هذه الرسالة التي بين أيدينا لابن هشام الأنصاري؛ للأدلة الآتية:

1. نسبتُها له مع رسالة (الأجوبة عن انتصاب "لغة، وفضلا" ونحوهما)، وذلك على غلاف نسخة الأزهرية ذات الرقم (132295 نحو)، وكذلك نسبتها على غلاف نسخة الأزهرية الأخرى ذات الرقم (66565 نحو)، وإن كانت النسبة في هذه النسخة مكتوبة بخط حديث.

2. وجود هذه الرسالة في كل نسخةٍ من نسخها ما عدا نسخة الأزهرية ذات الرقم (66565 نحو) في مجلد مجموع تضمَّن عدة رسائل لابن هشام.

3. اتفاق نسخ هذه الرسالة في مقدمتها على التصريح باسم مؤلفها ابن هشام الأنصاري ونسبة تأليفها له، فقد ورد فيها: "قال الشيخ الإمام المحقِّق المدقِّق جمال الفصحاء أبو محمد عبدُ الله جمالُ الدين بنُ الشيخ الأجل يوسفَ بنِ هشامٍ الأنصاريِّ - رضي الله تعالى عنه -: هذا فصل عقدتُهُ بحول الله تعالى لتفصيل القول في مسائل الاشتغال المذكورة في أواخر الباب من كتاب المقرِّب".

كل هذه الأدلة تُثبت صحة نسبة هذه الرسالة التي بين أيدينا لمؤلفها جمال الدين بن هشام الأنصاري.

تحقيق اسم الرسالة:

لم يُصَرِّح ابن هشام في مقدمة هذه الرسالة باسمٍ لها، وإنما قال: "هذا فصل عقدتُّهُ بحول الله تعالى لتفصيل القول في مسائل الاشتغال المذكورة في أواخر الباب من كتاب المقرِّب".

ولم يُوضع لها عنوان على غلاف نسخة دار الكتب المصرية ولا نسخة الظاهرية؛ لأنهما كُتبتا ضمن مجموعَيْنِ يتضمَّنان رسائل لابن هشام، وكُتبت الرسائل فيهما متتالية، فإذا انتهت رسالةٌ ابتدأت الرسالة التالية في السطر الذي يليه[18].

وورد اسمها على غلاف نسخة مكتبة الكونجرس الأمريكي، ونسخة مكتبة الخزانة العامة بتطوان في المغرب: "تفصيل القول في مسائل الاشتغال المذكورة في آخر الباب من كتاب المقرّب".

وهذا عنوان طويل مأخوذ مما ذكره ابن هشام في مقدمة هذه الرسالة السابق الذّكْر؛ مما يدلُّ على أنه ليس من وضع ابن هشام، وبخاصة أن هاتين النسختين مكتوبتان حديثا، وكاتبهما واحد.

وورد اسمها على غلاف نسخة الأزهرية ذات الرقم (132295 نحو) "صواب المقال في مسائل الاشتغال".

كذلك ذُكرت الرسالة في ترجمة ابن هشام في نسخةٍ من مغني اللبيب[19]، ونسخة من أوضح المسالك[20] باسم: "صواب المقال في مسائل الاشتغال".

ومن وجهة نظري، أرى أن هذا العنوان ليس دقيقا؛ لأنه ليس هناك خطأ في مسائل الاشتغال التي ذكرها ابن عصفور في آخر باب الاشتغال من كتاب المقرّب وفصَّلها ابن هشام في هذه الرسالة ولا في كلام العلماء عليها حتى يُصَوَّب، ومما يُعزِّز هذا خطأُ الناسخ في كتابة لقب ابن هشام، فقد كتبه هكذا: "جلال الدين بن هشام" بدلاً من "جمال الدين بن هشام"؛ مما يدلُّ على أنه ليس طالب علم.

أما ترجمتا ابن هشام المذكورَتَانِ في نسخةٍ من مغني اللبيب وأخرى من أوضح المسالك فلا يُعْلَمُ كاتبهما، فهما منسوختان بخطٍّ مُختلِفٍ عن خطِّ المخطوطتين، والغالب أنهما من إضافة أحدِ مُلاَّكِ المخطوطتَيْنِ، كما هي عادة مُلاَّك المخطوطات، فهي ترجمة مجهولة، فلا يُسَلَّم بكل ما ورد فيها.

وورد اسمها على غلاف نسخة الأزهرية ذات الرقم (66565 نحو) بخطٍّ حديث "مسائل الاشتغال في النحو". ورأيت الإمام عمر بن قَدِيد بن عبد الله القَلَمْطاوي الحنفي (856 هـ) حينما تَرْجَمَ لابن هشام في حاشيته على أوضح المسالك[21] سمَّاها "الكلام على مسائل الاشتغال".

وتعدُّد اسم هذه الرسالة يدلُّنا على أن ابن هشام لم يضَعْ لها عنوانا كما هي عادته في بعض رسائله[22]؛ ولذا يتعيَّن اختيار العنوان الأنسب لها. وأرى أن أنسب العناوين لها هو ما ورد

على غلاف نسخة الأزهرية ذات الرقم (66565 نحو)، وهو "مسائل الاشتغال في النحو"؛ لأنه عنوانٌ موجَزٌ ودالٌّ على مضمون الرسالة، وهو وإن كان منسوخًا بخطٍّ حديث إلا أنه يؤيّده الاسم الذي أورده الإمام عمر بن قَدِيد في تَرْجَمَته لابن هشام، وهو "الكلام على مسائل الاشتغال". ولم أختر العنوان الذي ذكره ابن قَدِيد؛ لأن كلمتي "الكلام على..." مما يُستبعد وضعُهُ في عناوين الرسائل، ولعدم وروه على غلاف أي نسخة من نسخ هذه الرسائل.

ومجيء "مسائل" في العنوان مجموعةً يتوافق مع تعبير ابن هشام عنها بالجمع في مقدمة هذه الرسالة، ويتناسب مع مضمون هذه الرسالة؛ لاشتمالها على عشر مسائل صرَّح ابن هشام بذكر عددها في المقدمة.

وإخبارُ ابنِ هشامٍ عن هذه الرسالة بأنها فَصْلٌ حينما قال في مقدمتها: "هذا فَصْلٌ عقدته بحول الله تعالى لتفصيل القول في مسائل الاشتغال المذكورة في أواخر الباب من كتاب المقرِّب" لا يعني أنها مجموعةٌ من المسائل تَغَيَّرت أَحْكَامُهَا بالنِّسْبَة إلى الباب الذي قبلها، وإنما المقصود بالفصل هنا هُوَ القَوْلُ الوَاضِحُ البَيِّن الَّذي يَنْفَصِل به الْمُرَاد عن غيره[23]. والإخبارُ عن الرسالة بأنها فَصْلٌ أمرٌ استخدمه ابنُ هشامٍ في بعض رسائله[24].

منهج المؤلف في الرسالة:

أوضح المؤلِّفُ ابنُ هشامٍ -رحمه الله- الهدفَ من تأليفه هذه الرسالة في مقدمتها حينما قال: "هذا فصل عقدته بحول الله تعالى لتفصيل القول في مسائل الاشتغال المذكورة في أواخر الباب من كتاب المقرِّب". وهذه المسائل جمع فيها ابن عصفور الصور التي يأتي عليها الشاغل وما ينتج عنها من تغيُّرٍ في حكم حَمْلِ المشغول عنه على الشاغل، وما يترتَّب عليه من حكم إعرابيٍّ للمشغول عنه، مبتدئا بما كان فيه الشاغل شيئا واحدا، ثم ما كان فيه الشاغل شيئين، على تنوُّعهما بين سببين أو ضميرين أو ضميرٍ وسببيٍّ، وعلى تنوُّع الضمير ما بين متصل ومنفصل، وما

بين مرفوع ومنصوب، مع جمعه الصور التي يكون فيها حكم المشغول عنه مُتَّفِقًا فيما يُحمل عليه[25].

وقد كان إيراد ابن عصفور هذه الصور دقيقا بحسب الشاغل الذي يُحمل عليه المشغول عنه، وما يترتَّب عليه من تغيُّر في الحكم الإعرابي للمشغول عنه، الذي كان مقصودَ ابن عصفور من ذكر هذه الصور؛ إذ جعل مدار الحديث عليه، فقال في بدايتها: "والاسمُ المُشْتَغَلُ عنه في هذا الباب إن كان له ضمير واحد..."؛ ولذا سار ابن هشام في عرض مسائل هذه الرسالة على ترتيب ابن عصفور تماما دون اختلاف، وقد فصَّل ابن هشام هذه الصور وسردها في عشر مسائل، وقَسَّمَهَا –حسب رؤيته- إلى مجموعتين متساويتين بحسب حكم الحمل على الشاغل وما يترتَّب عليه من حكم إعرابي: خمس لك الخيار في الحمل على أي الشاغلين المذكورين على اختلافهما، وخمس يجب فيها الحمل على أحد الشاغلين المذكورين.

ولم يُحالف التوفيقُ ابنَ هشام في هذا التقسيم؛ لأن ابن عصفور ذكر أن لهذه المسائل ثلاثة أحكام[26]، فهي تندرج تحت ثلاث مجموعات لا اثنتين كما صَنَعَ ابن هشام، فالمسألتان الأولى والثانية من المجموعة الأولى ليس فيهما إلا شاغل واحد، فإذا أردنا أن نجعلهما من باب الاشتغال وجب الحمل على الشاغل المذكور، وليس فيهما وجه آخر إلا الرفع على الابتداء، وهو الراجح فيما إذا كان الشاغل منصوبا كما في نحو: زيدٌ ضربتُهُ، وزيدٌ ضربتُ أخاه، والرفع يُخْرِجُ المسألتين من باب الاشتغال؛ ولذا فالحمل على الاشتغال فيهما أمرٌ وجوبيٌّ لا جوازيٌّ حسب ما ذكر ابن هشام، فكان عليه أن يُقَسِّمَهَا إلى ثلاث مجموعات؛ وفقا للأحكام التي أوردها ابن عصفور.

ولعلَّ لابن هشام العذرَ في هذا؛ لأن طالب العلم يجد في باب الاشتغال صعوبة؛ لبناء غالب مسائله على أمثلة افتراضية[27]؛ وهذا ما جعل ابن هشام في آخر هذه الرسالة يقول: "وهذه المسائل أولى بأن تُلَقَّبَ بالمسائل العَشْر المُتْعِبَة للحشر، لا المسائل التي أوردها أبو نزارٍ البغداديُّ

الملقَّبُ بِمَلِكِ النُّحاة"، فأراد ابن هشام باختصار التقسيم تقريب مسائل الاشتغال وتسهيلها على طلاب العلم، وذلك بحصرها في قواعد قليلة؛ بدليل أنه أشار إلى حكم الحمل على الابتداء في كثير من المسائل[28].

أيضا قد نجد لابن هشام العذر؛ لإمكان حمل صنيعه على التَّوَسُّع؛ لأنه ما دام أن المسألة فيها وجهان -وإن لم يكن أحدها من باب الاشتغال- فهي تدخل مع ما بعدها من مسائل ذات وجهين تَوَسُّعًا.

ثم سَرَدَ ابنُ هشام المسائلَ مسألةً مسألةً من غير ذكرٍ لنصّ عبارةِ ابن عصفور المشروحة أو تقيُّدٍ بها. وقد اتَّبَعَ منهجًا واحدا في هذه الرسالة، وذلك بذكره أوَّلاً ماهيَّة الشاغل: أضميرٌ هو أم سببيٌّ؟ ثم نوعه بحسب حكمه الإعرابي، ثم يُورد مثالا للمسألة، يُتْبِعُهُ بذكرِ ما يُحمل عليه المشغول عنه، ثم يَذْكُرُ تقديرَ مثالِ المسألةِ بعد الحمل، وإذا استلزم التقديرُ تعليلا ذكره لتوضيح الحكم، وهذا وارد في كل المسائل ما عدا المسألتين الأولى والثانية من المجموعة الأولى؛ وما ذاك إلا لوضوح التقدير فيهما.

وتَنَوَّعَ التعليل الذي يذكره ابن هشام ما بين تعليلٍ للتقدير، وتعليلٍ للحمل على أحد الشاغلين[29]، وتعليلٍ للصورة التي وردت عليها المسألة[30].

وقد يستدعي بيانُ الحكمِ مزيدَ إيضاحٍ وتفصيلٍ مما يستلزم معه الإطالة في التعليل، وهذا ما نجده ظاهرًا في المسألة الرابعة من المجموعة الأولى؛ حرصا منه على أن تكون مسائلُ هذه الرسالة واضحةً ومفهومةً؛ ولذا رأيناه يذكر الإشكال الوارد على بعض تفاصيل المسألة، ثم يُجيب عنه كما في المسألة الرابعة من المجموعة الأولى.

وقد اتَّسَم منهج ابن هشام في هذه الرسالة بالاختصار، فلا نجد لديه خروجا عمَّا تضمَّنه نصُّ ابن عصفور، ولا نرى لديه ذِكْرًا لآراء العلماء أو مصنفاتهم ولا للخلافات النحوية، فلم يذكر

من المصنفات النحوية سوى شرح المقرّب لابن عصفور، حينما أورد تقديرَ ابنِ عصفورٍ فيه لمثالِ المسألتين الرابعة والخامسة من مسائل المجموعة الأولى؛ لكي يُبَيّن سَهْوَهُ في تقديرَيْه ويُصَوّبهما. كذلك ذكر عالما دون تصريح باسمه، فقال: "هكذا قَدَّرَ بعضهم"، ونَسَبَ له تقديرًا لمثال المسألة الخامسة من مسائل المجموعة الأولى، ثم أتبعه بالاعتراض عليه في ذلك التقدير.

كذلك ذكر -عَرَضًا- مَلِكَ النُّحاة أبا نزارٍ البغداديَّ وكتابَهُ "المسائل العَشْر المُتْعِبَة للحشر"، حينما رأى أن مسائل الاشتغال هذه هي الأولى بتلْقِيها بالمسائل العَشْر لا مسائل مَلِكِ النُّحاة.

ورغبةً من ابن هشام في الاختصار؛ فإنه لا يرجح وجها على آخر، كذلك نراه لا يذكر بعض الأحكام؛ اكتفاءً بالإحالة إلى ورودها في موضع آخر من الرسالة، فنراه لم يذكر حكم المسألة الأولى من المجموعة الأولى، وإنما أشار في حكم المسألة الثانية إلى دخول حكم الأولى فيها. وفي المسألة الرابعة من مسائل المجموعة الثانية لم يذكر تفصيلاتها وتقديرًا لمثالها بعد الحمل؛ اكتفاءً بالإحالة على ورودِ مماثِلِهِ في المسألة التي قبلها. كذلك لم يذكر في المسألة الثانية من مسائل المجموعة الثانية عِلَّةَ منعِ الحمل على الضمير المنفصل المنصوب حين وجود الضمير المتصل المرفوع إحالةً على ما ذكره من تعليلٍ في المسألة التي قبلها.

ومن صور الاختصار التي انتهجها ابن هشام في هذه الرسالة إرجاؤه الحديث عن حكم الفعلين: (فَقَدَ، وعَدِمَ) إلى المسألة الأخيرة من مسائل الرسالة، على الرغم من أن ابن عصفور ذكر حكمهما في المسألة الأخيرة والمسألتين اللتين قبلها؛ وما ذاك إلا رغبة من ابن هشام في الاختصار؛ لأنه رأى أن هذه الأفعال الثلاثة اتَّحدَتْ في حكمٍ واحدٍ لِعِلَّةٍ جمعت بينها، ورأى أن العلَّة ظاهرةٌ بصورة أكبر في المسألة الأخيرة، فأَخَّر الحديث عن حكم هذين الفعلين إلى المسألة الأخيرة.

واعتمد ابن هشام في توضيح مسائل هذه الرسالة على أمثلةٍ مصنوعةٍ، فلم يُورد أيَّ مثالٍ مسموعٍ عن العرب، وقد يكون لابن هشام العُذْرُ في هذا؛ لأن جميع مسائل الاشتغال -ما عدا

المسألتين الأولى والثانية من هذه الرسالة- لم يرد لها شواهد عن العرب، وإنما هي مبنيَّةٌ على أمثلة صَنَعَهَا النحاة[31].

وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق:

لهذه الرسالة -حسب علمي- سِتُّ نُسَخٍ في العالم، استطعت الحصول عليها كلها، ولله الحمد. وإليكم الحديث عنها:

1 – نسخة مكتبة الأزهرية، وهي محفوظة فيها ضمن مجموع تحت رقم: 8374 نحو، 132295 عام. وهي مكونة من ثلاث لوحات ونصف، في كل صفحة 23 سطرا، وكُتبت بخط النسخ، وفيها تعقيب؛ إذ يُكتب في نهاية كل لوحة الكلمة التي تبدأ بها اللوحة التي تليها. وهذه النسخة مراجعة ومصحَّحَة، فما سقط منها من كلمةٍ أو حرفٍ كُتِبَ في هامش اللوحة وأُتبع برمز (صح)، ولوحاتها مرقَّمة بخط حديث.

وكان كاتبها يرمز لكلمة "حينئذ" بـ"ح"، ولكلمة "أيضا" بـ"أيض". وهذه اختصارات معروفة لدى النُّسَّاخ، سمَّاها الخضري (1287 هـ) نَحْتًا في الخطِّ[32].

وعلى لوحة الغلاف كُتِبَ عنوانُها، وهو: (صواب المقال في مسائل الاشتغال)، وعنوانُ الرسالة التي تليها: (الأجوبة عن انتصاب "فضلا، ولغة" ونحوهما من الألفاظ)، وهذه رسالة لابن هشام الأنصاري طُبعت أكثر من مرة بتحقيقات وأسماء مختلفة.

وكُتب على يسار العنوان: "مما منَّ به الله على عبده الفقير أحمد الأرزادي، عُفِيَ عنه".

وتحت عنوان الرسالة أربعة أختام لم يظهر ما فيها بدقَّة، ففي العُلْوِيِّ منها عبارةُ: "وقف لله تعالى"، ولم أتبيَّن الباقي، وفي الذي أسفل منه جملة: "مكتبة معهد دمياط..."، وفي الخَتْمَيْنِ اللَّذين على يساره عبارة: "مكتبة الأزهر الشريف...".

وقد قَدَّمْتُ هذه النسخة على غيرها؛ لقلَّة أخطائها، ولأنها تكاد تكون النسخة السليمة من بين باقي النسخ؛ ولذا رقَّمت النص المحقَّق طبقا للوحاتها، ورمزت لها بالحرف "أ".

2 – نسخة مكتبة الأزهرية، وهي محفوظة فيها تحت رقم: 4393 نحو، 66565 عام. وهي منسوخة في خمس لوحات، في كل صفحة 19 سطرا، وكُتبت بخط النسخ المختلط بخط الرقعة، وفيها تعقيب. وهذه النسخة مراجعة ومصحَّحة، فالكلمات الساقطة تُكتب في هامش اللوحة وتُتبع برمز (صح)، والكلمات المُلْبِسةُ قراءتها كُتبت في هامش اللوحة وكُتب فوقها "ن" ممدودة، ولوحاتها مرقَّمة بخط حديث، وفي وسط لوحاتها كلها شكل جمالي على هيئة مُضَلَّع رباعيٍّ مُنتظِم، في وسطه هلال مفتوح إلى الأعلى، وداخله منارة، وتحت القوس كُتب بخط طويل: "الأزهر الشريف".

وفي أعلى لوحة الغلاف كُتب اسم الرسالة "مسائل الاشتغال في النحو"، وبجانبها الأيسر كُتب: "وقف سعادة راغب باشا"، وأُكمل في السطر الذي أسفله، ثم في جانبها الأيسر كُتب بخط حديث أرقامها، وفي أسفل اللوحة خَتْمٌ ليس واضحا.

وكان كاتبها يرمز لكلمة "حينئذ" بـ"ح"، ولكلمة "أيضا" بـ"أيض". ولم يكتب ناسِخُهَا اسمَهُ في نهاية الرسالة.

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف "ب".

3 – نسخة دار الكتب المصرية، وهي محفوظة فيها ضمن مجموع اشتمل على رسائل لابن هشام رقمه: (102 نحو). وهي منسوخة في ثلاث لوحات، وتتراوح أسطر صفحاتها ما بين 28 إلى 32 سطرا، وكُتبت بخط رقعة ممزوج بخط النسخ، وفيها تعقيب. وصفحاتها مرقَّمة بخط حديث يشمل المجموع كله، وليس في مصوَّرتها التي بين يديَّ لوحة الغلاف.

ورمزت لهذه النسخة بالحرف "د".

4 – نسخة دار الكتب الظاهرية في دمشق، وهي محفوظة فيها في مجموع تضمَّن رسائل لابن هشام، ورقمه: (9304 عام). وفي هذه النسخة سَقْطٌ من أولها بمقدار صفحة وسطرين.

والمتبقّي من هذه الرسالة منسوخ في لوحتين. وتحتوي كل صفحة على 19 سطرا. وكُتبت بخط نسخٍ مع رَسْمِ بعضِ الحروف بخط الرقعة، وفيها تعقيب، وصفحاتها مرقَّمة بخط حديث يشمل المجموع كله، وفي غلاف هذا المجموع كُتب: "شيء في اللغة"، وكُرِّرت كتابته أربع مرات، وكُتب تحت الكتابة السفلى منه: "هذه حصة في اللغة، للعلامة ابن هشام رحمه الله"، وفي أسفل الغلاف تملُّكٌ باسم السيد سعد بن نجل عبد الرحمن.

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف "ظ".

وكل هذه النسخ مكتوبة بعد عصر المؤلف؛ لترحُّمهم عليه، تغمَّدَهُ الله بواسع رحمته. وكلها غُفلٌ من اسم ناسخها؛ إما لعدم ذكره في آخرها كما في نسخة الأزهرية ذات الرقم: 4393 نحو، وإما لأنها ضمن مجموع، واسم الناسخ يُكتب عادة في اللوحة الأخيرة منه، وليست اللوحة الأخيرة بين يديَّ.

5 – نسخة مكتبة الكونجرس الأمريكية، وهي محفوظة فيها تحت رقم: PJ 6101. وهي منسوخة في ثلاث لوحات، وتحتوي كل صفحة على 25 سطرا. وكُتبت بخط رقعة حديث، وفيها تعقيب، وهذه النسخة مراجعة ومصحَّحة، فالكلمات الساقطة تُكتب في هامش اللوحة وتُتبع برمز (صح).

وعلى لوحة الغلاف كُتِبَ عنوانُها، وهو: "تفصيل القول في مسائل الاشتغال المذكورة في آخر الباب من كتاب المقرِّب، للعلامة جمال الدين بن هشام رحمه الله، آمين".

وفي أسفل اللوحة خَتْمُ مكتبة الكونجرس، وهي نسخة حديثة كتبها عبد العزيز عطية حمودة، وهو من علماء الأزهر الْمُحْدَثِين، فقد نَسَخَ رسالةَ المقامةِ اللؤلؤية للسيوطي في 14 شعبان 1347 هـ، والرسالة موجودة في جامعة الملك سعود تحت رقم: 1161.

ونُسْخَةُ رسالة ابن هشام هذه منقولة من نسخة مكتبة الأزهرية، المحفوظة فيها ضمن مجموع تحت رقم: (4393 نحو)، والمذكورة آنفًا تحت رقم 2.

وقد رمزت لها بالحرف "ك".

6 – نسخة مكتبة الخزانة العامة بتطوان في المغرب، وهي محفوظة فيها ضمن مجموع تحت رقم: 360، وهي نسخة حديثة كتبها عبد العزيز عطية حمودة، كاتبُ نسخةِ مكتبةِ الكونجرس السابقة، وهي متطابقة معها في كل شيء حتى في مواضع الكلمات من كل سطر؛ ولذا لم أعتمد عليها في تحقيق هذه الرسالة.

عملي في التحقيق:

الغاية من التحقيق هي نشر المخطوطة صحيحة كما وضعها مؤلِّفُها، وقد سَعَيْتُ في تحقيقي للحفاظ على نصِّ المخطوطة، فَسِرْتُ في التحقيق حسب الأسس الآتية:

1 - لم أتَّخِذْ إحدى النسخ المخطوطة أصلًا؛ لتأخرها كلها عن عصر المؤلف، وإنما أثبتُّ النص الأصوب، وأشرت إلى اختلاف النسخ الأخرى في الحاشية، مع تقديمي نسخة مكتبة الأزهرية ذات الرقم: (8374 نحو)؛ لقلَّة أخطائها، ولأنها تكاد تكون النسخة الأسلم من بين باقي النسخ؛ ولذا رقَّمْتُ النصَّ المحقَّق طبقًا للوحاتها، فوضعت أرقامها بين معقوفين [ ].

2 - التزمت في التحقيق بالمحافظة على صورة النص الأصلي، فلم أتدخل فيه إلا بالقدر اليسير الذي لا يمسُّ جوهره، مثل كتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة الآن، ووَضْع علامات الترقيم.

3 - وثَّقت المسائل النحوية من مظانِّها في الكتب النحوية، وخرَّجت آراء العلماء من كتبهم.

4 - ضبطْتُ كل ما يحتاج إلى ضَبْطٍ في النصِّ.

5 - ترجَمْتُ للأعلام الذين ذكرهم المؤلف، معتمدا على كتب التراجم المتخصِّصَة.

6 - ذَيَّلْتُ البحث بفهرس المصادر والمراجع.

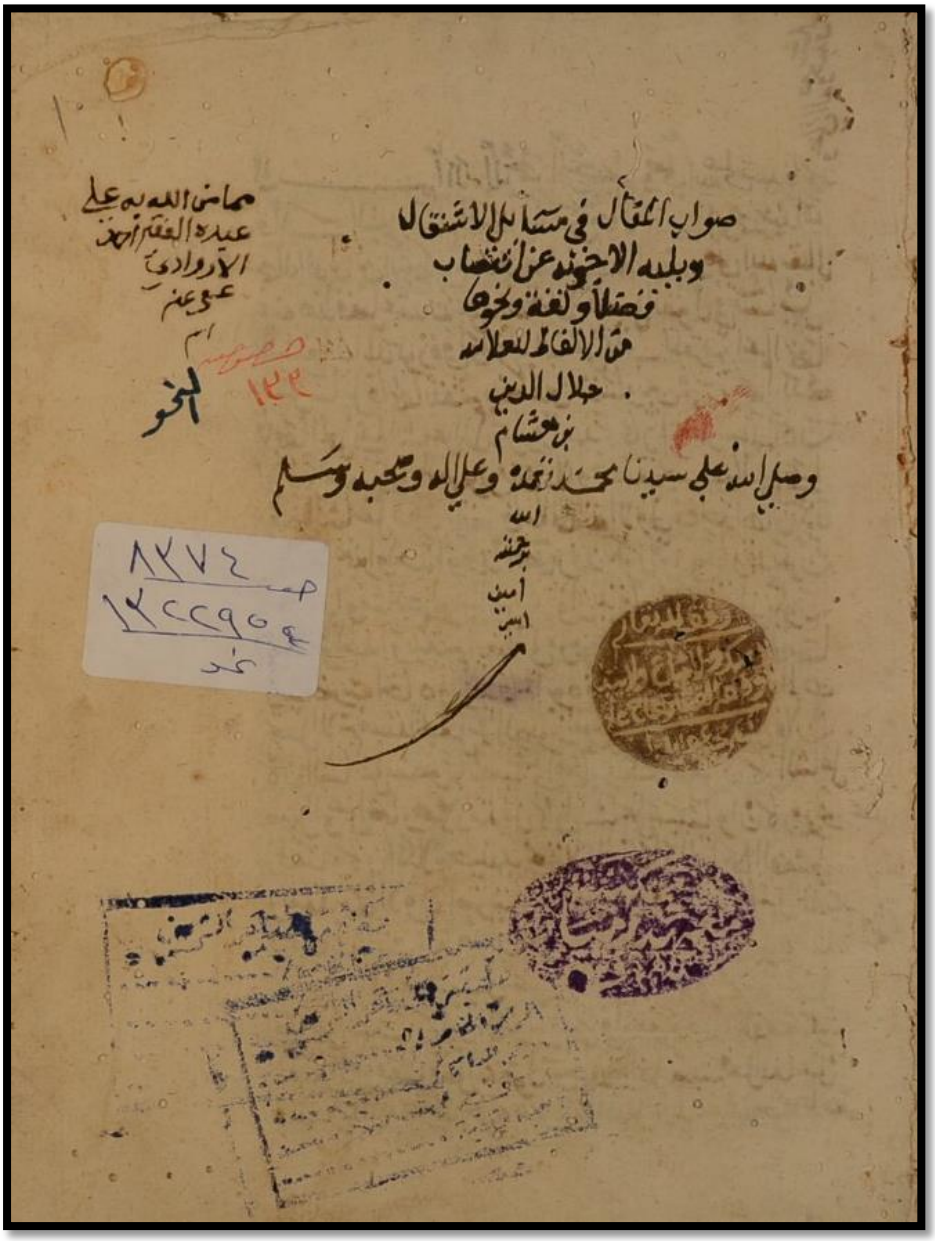

صورة لوحة الغلاف من نسخة مكتبة الأزهرية "أ"

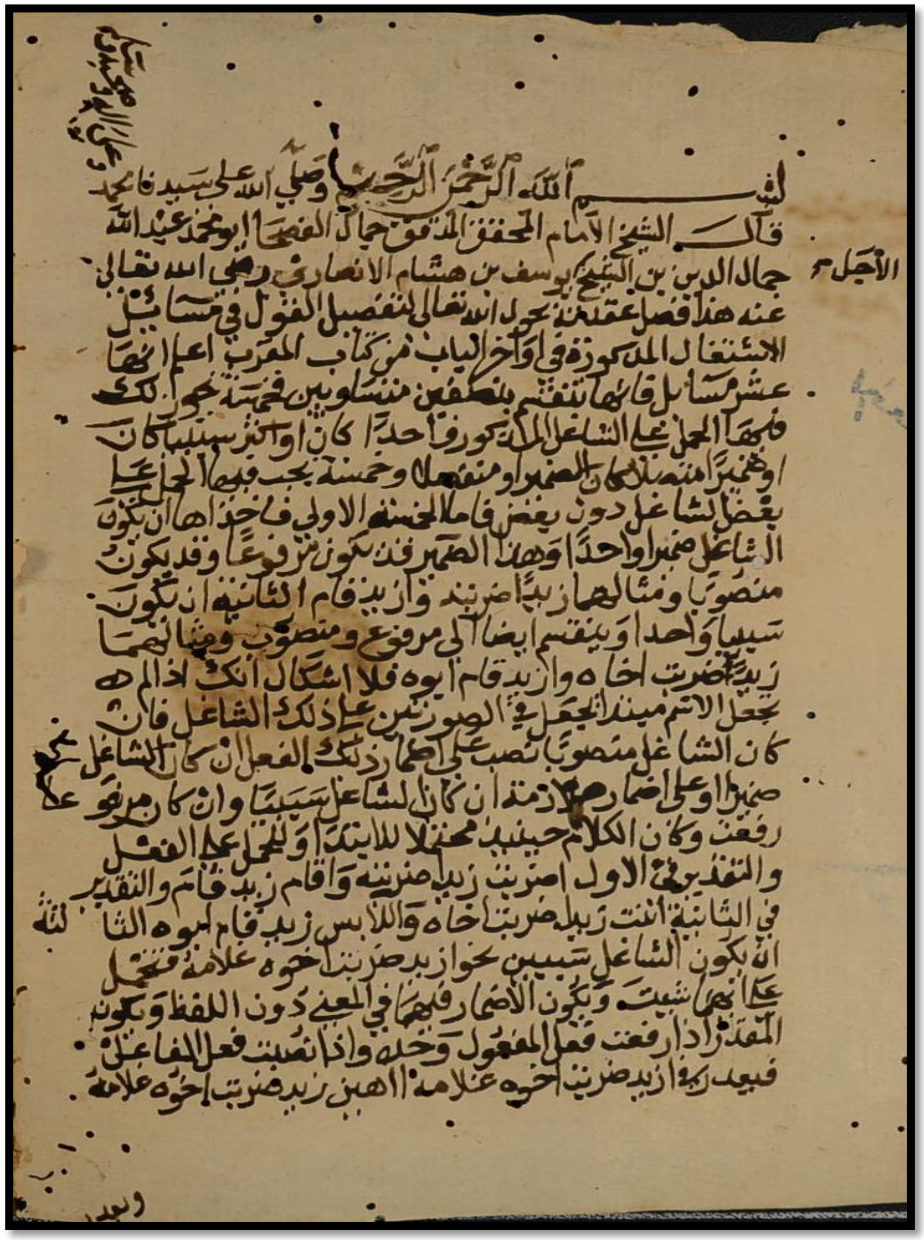

صورة الصفحة الثانية من نسخة مكتبة الأزهرية "أ"

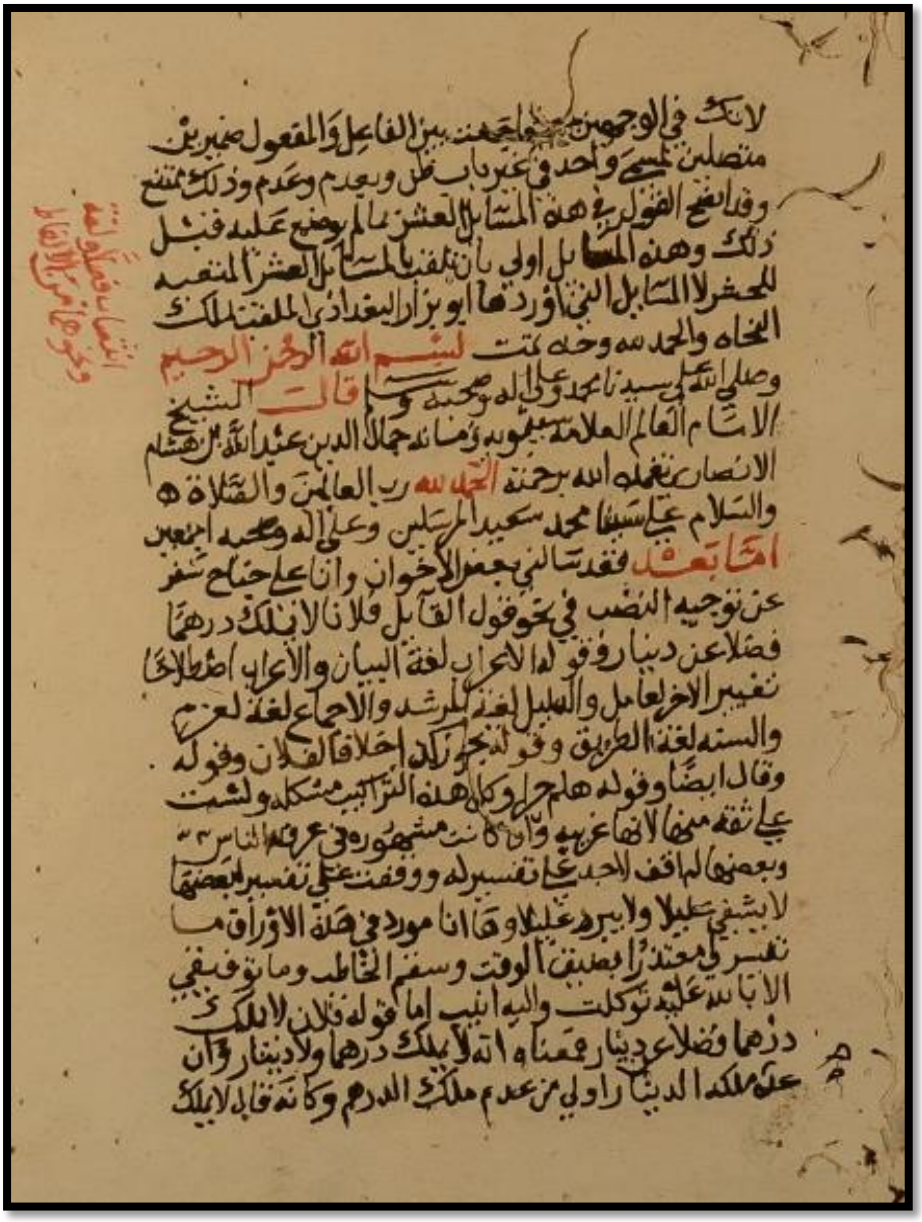

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الأزهرية "أ"

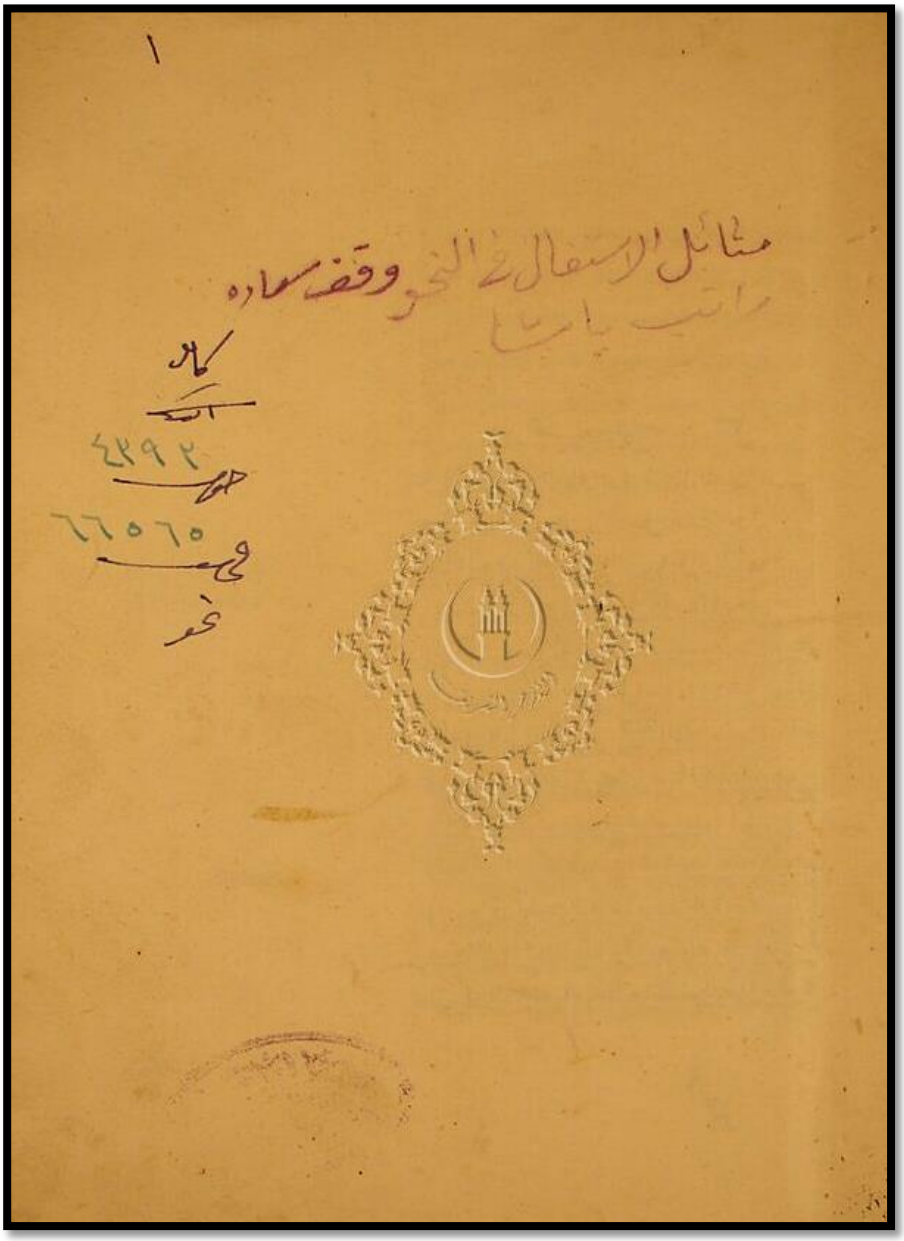

صورة صفحة الغلاف من نسخة مكتبة الأزهرية "ب"

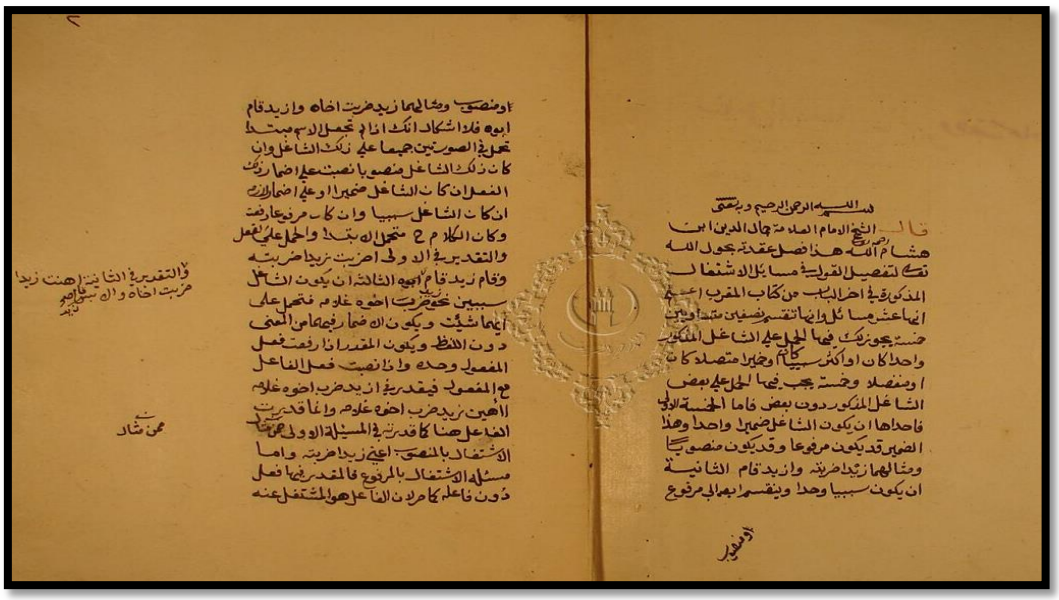

صورة اللوحة الأولى من نسخة مكتبة الأزهرية "ب"

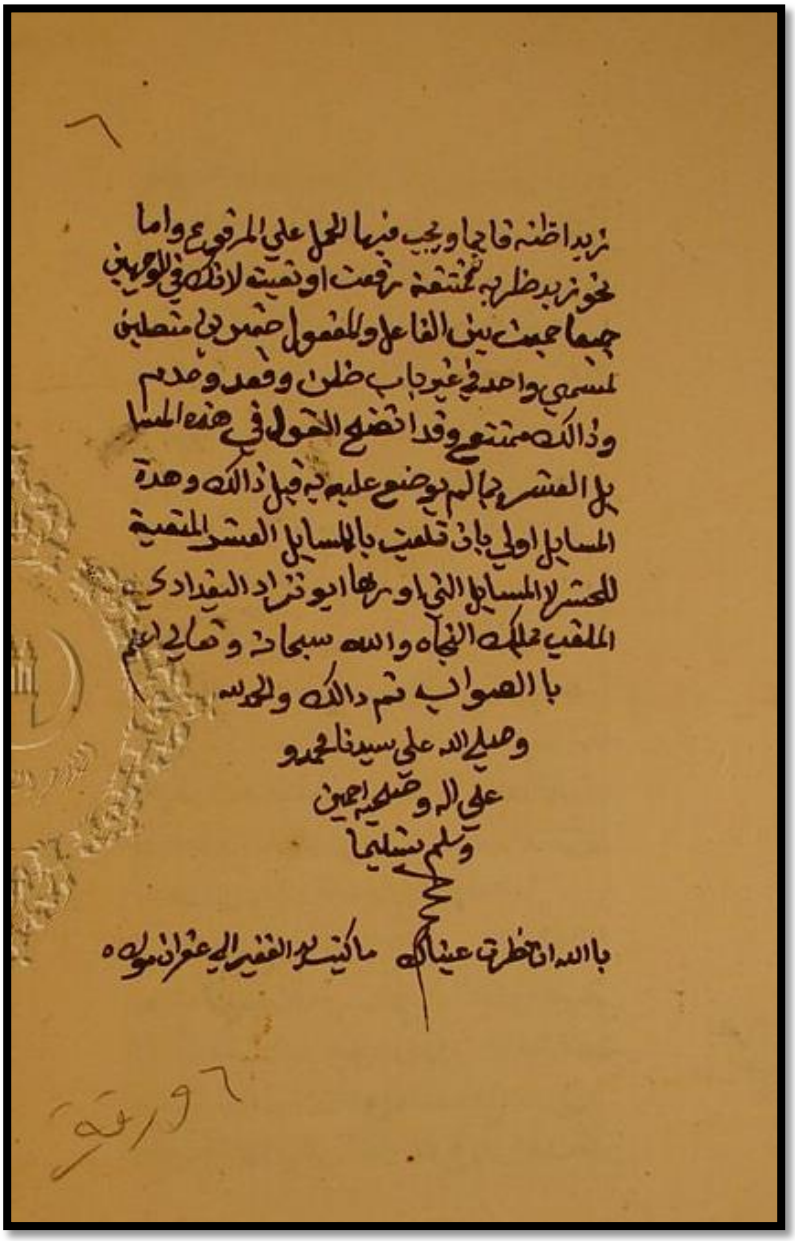

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الأزهرية "ب"

صورة الصفحة الأولى من نسخة مكتبة دار الكتب المصرية "د"

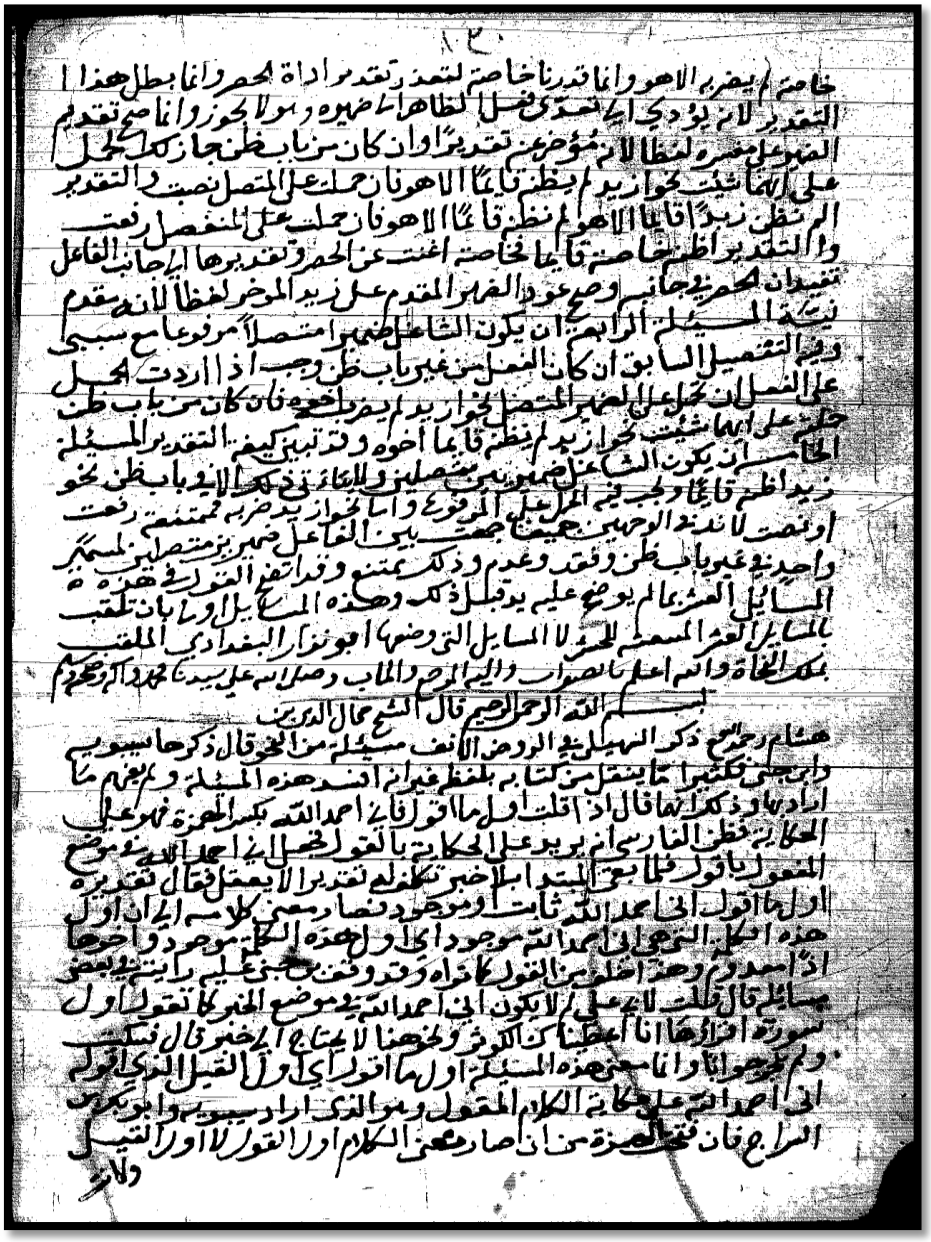

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة دار الكتب المصرية "د"

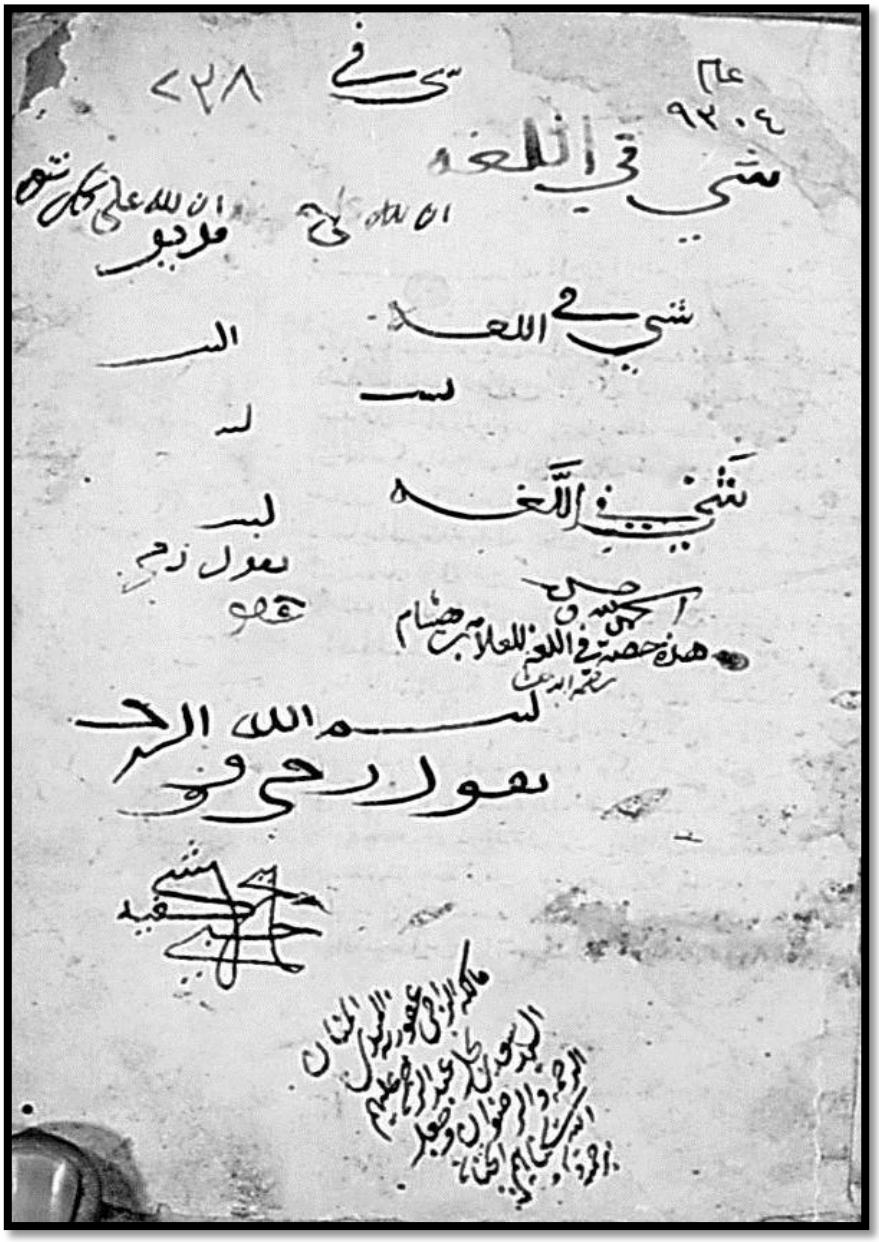

صورة صفحة الغلاف من نسخة دار الكتب الظاهرية "ظ"

اعني زيدا ضربته واما مسئلة الاشتغال بالمرفوع والمقدر فهما فعل وفاعله
كما مر لان الفاعل هو المشتغل عنه والمحذوف بالضرورة فعل وحده فان قيل
ان المقدر في زيدا ضربته فعل مضمر لا فاعل ظاهر فهذا فرق لا اثر له وهذا المقدر
هو الذي حصل في نفس بعض الطلبة نفورا عن هذا التقدير لانهم انما الفوا تقدير
الفاعل من حيث هو كالجزء من الفعل لا من حيث هو اسم ظاهر مستقل وهذا
لا عبرة به وانما قدرته هو خوفا عن المفعول ليعود الضمير على متقدم وآل الى
ان يكون الشاغل ضميرين منفصلين نحو ازيدا اياه لم ضرب الا هو وانما قدمنا
المفعول ليفصل وانما حصرنا الفاعل لذلك ولك في هذه ايضا الاوجه المتقدمة
ان تحمل على اي سبب لان المنفصل كالظاهر فالمنفصلان كالظاهرين السببيين وقد
مضى على انك فيما تحمل عليهما شئت فان حملت على المنصوب نصبت بتقدير الم
يضرب زيدا الا هو لم ضرب الا هو وقدرت في هذه ايضا الفاعل المشتغل بنفسه
مع الفعل كما فعلت في التي قبلها ولكن هنا زيادة وهو انك قدرت معه اداة الحصر
ليصح المعنى ولزم من ذلك ان صار منفصلا كما ان فاعل الفعل المذكور كذلك وليس تقديرها
للفصل بل للمعنى وجا الفصل اتفاقا وان حملت على المرفوع رفعت بتقدير اياه لم ضرب
زيد اياه لم ضرب الا هو هكذا في شرح المصنف وليس شئ لان معنى الجملة الاولى غير معنى
الجملة الثانية اذ معنى الجملة الاولى على زعمه ان زيدا لم ضرب نفسه ومعنى الجملة
الثانية انه لم ضرب الا نفسه والصواب ان التقدير لم ضرب زيدا الا هو
اياه لم ضرب الا هو بحذف الفعل ومفعوله المحصور وبقا المفعول وان شئت
قدرت اخر ضرب زيد نفسه خاصة واغناك ذلك عن تقدير الحصر وان

صورة الصفحة التي تبدأ بها نسخة دار الكتب الظاهرية "ظ"

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب الظاهرية "ظ"

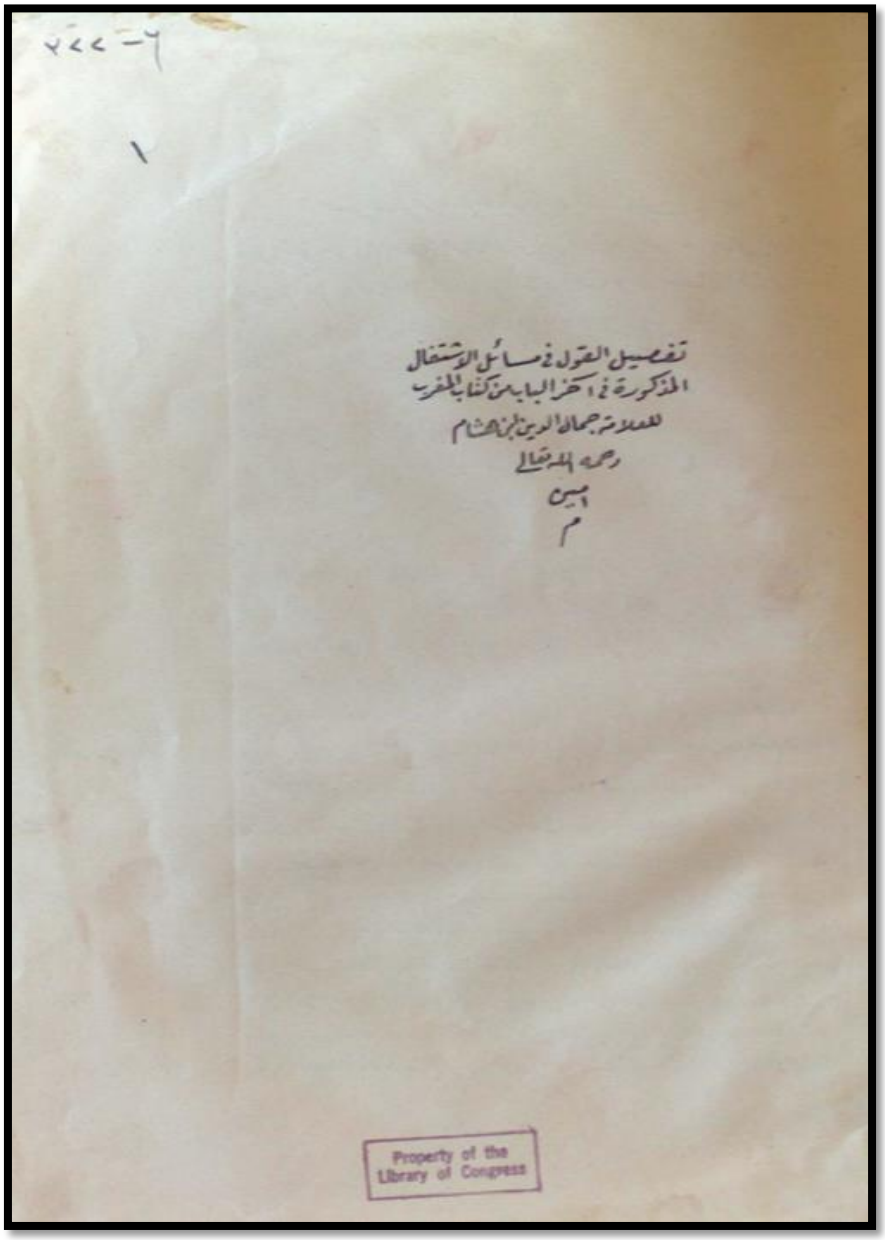

صورة لوحة الغلاف من نسخة مكتبة الكونجرس "ك"

صورة الصفحة الثانية من نسخة مكتبة الكونجرس "ك"

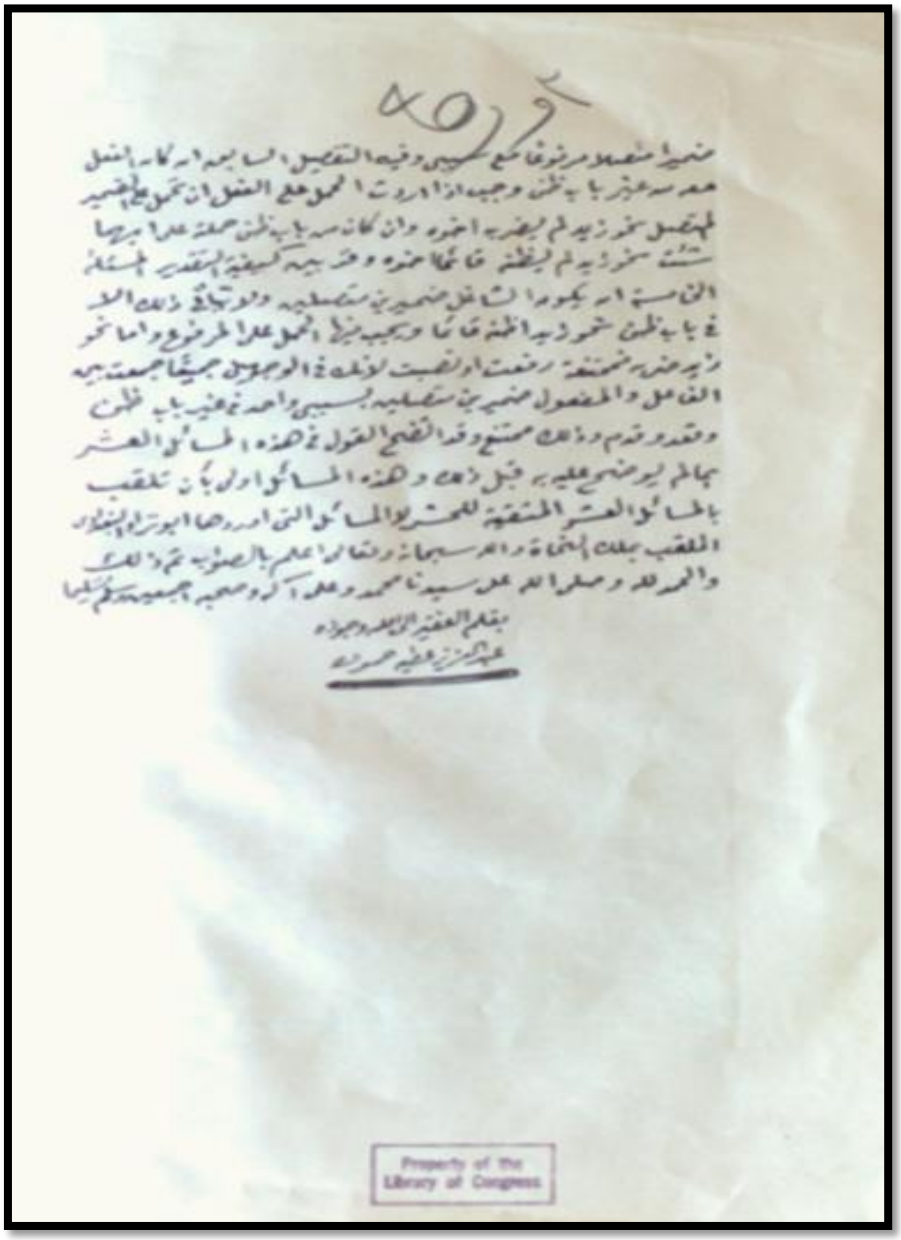

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الكونجرس "ك"

[1 ب] بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. قال الشيخ[33] الإمام المحقِّق المدقِّق جمال الفصحاء أبو محمد عبدُ الله جمالُ الدين بنُ الشيخ الأجل يوسفَ بنِ هشامٍ الأنصاريّ - رضي الله تعالى عنه[34]-: هذا فصل عقدتُّهُ[35] بحول الله تعالى لتفصيل القول في مسائل[36] الاشتغال المذكورة في أواخر[37] الباب من كتاب المُقَرِّب[38].

اعلم أنها عشر مسائل، وأنها[39] تنقسم نصفين[40] متساويين: خمسة[41] يجوز لك فيها الحمل على الشاغل المذكور، واحدا كان أو أكثر، سببيًّا كان أو ضميرا، متصلا كان الضمير[42] أو[43] منفصلا. وخمسة يجب فيها الحمل على بعض الشاغل المذكور دون بعض. **فأما الخمسة الأولى:**

فإحداها: أن يكون الشاغل ضميرا واحدا، وهذا الضمير قد يكون مرفوعا، وقد يكون منصوبا، ومثالهما: زيدًا ضربتُهُ[44]، وأزيدٌ قام؟

الثانية: أن يكون سببيًّا واحدا[45]، وينقسم أيضا إلى مرفوع ومنصوب، ومثالهما: زيدًا ضربتُ أخاه[46]، وأزيدٌ قام أبوه ؟ فلا إشكال أنك إذا لم تَجْعَلِ الاسمَ مبتدأً تَحْمِلُ[47] في الصورتين جميعا[48] على ذلك الشاغل، فإن[49] كان ذلك[50] الشاغل منصوبًا نصبْتَ[51] على إضمار ذلك الفعل إن كان الشاغل[52] ضميرًا، أو على إضمارِ لازمِهِ إن كان الشاغل سببيًّا. وإن كان مرفوعا رفعتَ، وكان الكلام حينئذٍ محتملا للابتداء وللحمل[53] على الفعل[54]، والتقدير في الأولى[55]: أَضَرَبْتَ[56] زيدًا ضَرَبْتَهُ[57] ؟ وأقام[58] زيدٌ قام؟ والتقدير في الثانية[59]: أَهَنْتُ[60] زيدًا ضربتُ أخاه، وأَلَابَسَ زيدٌ قام أبوه[61]؟

الثالثة: أن يكون الشاغل سَبَبَيْنِ، نحو: أزيد[62] ضَرَبَ[63] أخوه غلامَهُ ؟ فتَحْمِلُ على أيهما شئت[64]، ويكون الإضمار فيهما من[65] المعنى دون اللفظ، ويكون المقدَّرُ[66] -إذا رفعت- فعلَ

المفعـولِ وحـدَهُ، و -إذا نصـبت- فعـلَ الفاعـلِ مـع الفاعـل[67]، فيُقَـدَّرُ في "أزيـدٌ ضَـرَبَ[68] أخـوه غلامَهُ؟": أَأُهِينَ[69] زيدٌ ضَرَبَ أخوه غلامَهُ؟ [2 أ] ويُقَدَّرُ إذا نصبت: أَأَهان زيدًا أخوه ضَرَبَ أخوه غلامَهُ[70]؟

وإنما قَدَّرْتَ الفاعلَ هنا كما قَدَّرْتَهُ في المسألة الأولى من مثال[71] الاشتغال بالمنصوب، أعني[72] "زيدًا ضَرَبْتُهُ"[73]. وأما مسألة الاشتغال بالمرفوع فالمُقَدَّر[74] فيها فِعْلٌ دون فاعله كما مَرَّ؛ لأن الفاعل هو المُشتَغَلُ عنه، والمحذوف بالضرورة[75] فعلٌ وحدَهُ.

فإن قيل: إن المقدَّر في "زيدا ضَرَبْتُهُ"[76] فاعلٌ مضمرٌ[77] لا فاعلٌ ظاهرٌ. فهذا فَرْقٌ لا أَثَرَ له. وهذا القدر هو الذي جَعَلَ[78] في نفس بعض الطلبة نفورًا عن هذا التقدير؛ لأنهم إنما أَلِفُوا[79] تقديرَ الفاعل من[80] حيث هو كالجزء من الفعل لا من حيث هو اسم ظاهر مستقلٌّ، وهذا لا عبرة به. وإنما قدَّرْتُهُ مُؤَخَّرًا عن المفعول؛ ليعود الضمير على مُتقدِّم.

الرابعة[81]: أن يكون الشاغلُ ضميرين منفصلين، نحو: أزيدًا إياه[82] لم يَضْرِبْ إلا هو. وإنما قدَّمنا المفعول[83] لينفصل، وإنما حصرنا الفاعل لذلك.

ولك في هذه[84] أيضا إذا لم تُقَدِّر الابتداء أن تَحْمِلَ على أيِّهما شِئْتَ[85]؛ لأن المنفصل[86] كالظاهر[87]، فالمنفصلان[88] كالظاهرين[89] السَّبَبِيَّيْنِ[90]، وقد مضى أنك[91] فيهما تحمل على أيِّهما شِئْتَ[92]، فإن حملت على المنصوب نصبت بتقدير: ألم يَضْرِبْ زيدًا إلا هو[93]؟ لم يَضْرِبْ إلا هو[94]، فقدَّرْتَ[95] في هذه[96] أيضا الفاعلَ الْمُسْتَقِلَّ[97] بنفسه مع الفعل كما فعلت في التي قبلها، ولكن هنا زيادة، وهو أنك قدَّرْتَ معه أداة الحصر لِيَصِحَّ المعنى، ولَزِمَ من ذلك أن صار منفصلا كما أن فاعلَ الفعلِ المذكور[98] كذلك[99]، وليس تقديرهما للفصل، بل للمعنى، وجاء الفصل اتفاقا.

وإن[100] حَمَلْتَ على المرفوع رَفَعْتَ بتقدير: إياه لم يَضرِبْ زيدٌ، إياه لم يَضرِبْ[101] إلا هو، هكذا في شَرْحِ المصنِّفِ[102]، وليس بشيء؛ لأن معنى الجملة[103] الأولى غير معنى الجملة [2 ب]

الثانية[104]؛ إذ معنى الجملة الأولى -على زعمه-: أن زيدا لم يَضرِبْ نفسَهُ، ومعنى الجملة الثانية: أنه لم يَضرِبْ إلا نفسَهُ. والصواب أن التقدير: أَلَمْ يَضْرِبْ[105] زيدٌ[106] إلا إياه[107]؟ إياه لم يَضْرِبْ إلا هو، بحذف الفعل ومفعوله المحصور[108] وبقاء الفاعل، كما قدرنا فيما تقدم حذف الفعل وفاعله المحصور[109] وبقاء المفعول[110].

وإن[111] شِئْتَ قَدَّرْتَ: أضَرَبَ زيدٌ نفسَهُ خاصَّةً؟ وأغناك ذلك عن تقدير الحصر. وإن شِئْتَ قَدَّرْتَ: أَلَابَسَ زيدٌ... ؟ فأغناك ذلك عن تقدير المفعول البتَّة.

فإن استنكرتم[112] تقديري الفعلَ[113] ومفعولَهُ من حيث إن المفعول ليس كالجزء من الفعل، فذلك لازم للمصنف[114] أيضا، ألا ترى أن التقدير[115] عنده كذلك بحذفهما[116]، إلا أنه لم يُقَدِّر حصرًا، فيَفْسُدُ الكلامُ بعدم تقديره[117] إياه؛ إذ صار نفيًا محضًا، فحَصَلَ التخالُفُ بين[118] جملتي التفسير، وذلك خطأ واضح كما بيَّنَّا.

فإن قيل: إن[119] الحصر في الجملة المذكورة في جانب الفاعل، فكيف حوَّلْتَهُ في تقديرك[120] الأول إلى جانب المفعول؟ قلت: الفاعل والمفعول في هذه المسألة لمُسَمًّى[121] واحد، فلا فرق في المعنى.

وإنما لم أُقَدِّرْ[122] أداة الحصر داخلة على الفاعل لأنه لا تُحذف أداة الاستثناء ويبقى المستثنى باتفاق[123].

المسألة الخامسة: أن يكون الشاغل ضميرا منفصلا وسَبَبِيًّا[124]، ولهذه[125] صورتان:

إحداهما: أن يكون السَّبَبِيُّ[126] هو المنصوب والضميرُ هو المرفوع، نحو: أزيد[127] لم يَضْرِبْ أخاه إلا هو؟ ولك في هذه المسألة إذا لم تَحْمِلْ على الابتداء أن تَحْمِلَ على[128] أيِّهما شِئْتَ[129]، فإن حَمَلْتَ على السببي نصبت بتقدير: ألم يُهِنْ زيدًا إلا هو ؟ لم يَضْرِبْ أخاه إلا هو[130]، فقدَّرْتَ الفعلَ والفاعلَ[131] محصورًا مُؤَخَّرًا عن المفعول ليعود عليه، ولأنَّ المحصور رُتْبَتُهُ[132] التأخير[133].

وإن حَمَلْتَهُ على الضمير رفعتَ بتقدير: ألم يَضْرِبْ زيدٌ أخاه[134]؟ لم[135] يَضْرِبْ أخاه إلا هو، هكذا قَدَّرَ المصنِّفُ، وفيه تخالُفُ الجملتين في المعنى كما مَرَّ في المسألة الرابعة [3 أ]، والصواب أن يُقَدَّرَ: أَضَرَبَ[136] زيدٌ خاصَّةً أخاه... ؟[137]. وإنما قدرنا "خاصَّةً" لِتَسُدَّ مَسَدَّ أداة الحصر التي[138] ذُكِرَتْ في جملة التفسير؛ إذ لم يُمكن[139] تقدير أداة الاستثناء محذوفة وبقاء[140] المستثنى[141].

الصورة الثانية: أن تكون بالعكس، نحو: أزيدٌ[142] لم يَضْرِبْ أخوه إلا إياه؟ ولك[143] في هذه أيضا إذا لم تحمل على الابتداء أن تحمل على أيِّ[144] الشاغِلَيْنِ شِئْتَ، فإن حَمَلْتَ على السببيِّ رَفَعْتَ[145] بتقدير: أَأُهِينَ[146] زيدٌ لم يَضْرِبْ أخوه إلا إياه[147]، هكذا[148] قَدَّرَ بعضهم، والأَوْلَى أن يُقَدَّرَ: أَضُرِبَ[149] زيدٌ... ؟ وإن حَمَلْتَ على الضمير نصبتَ بتقدير[150]: أَضَرَبَ زيدًا[151] خاصَّةً أخوه؟ لم يَضْرِبْ أخوه إلا إياه.

وأما الخمسة الثانية: فإحداها[152]: أن يكون الشاغل ضميرا متصلا مرفوعا مع سببيٍّ[153]، نحو: أزيدٌ[154] ضَرَبَ أخاه ؟ فيجب[155] إذا أردت الحمل على الفعل دون الابتداء أن تحمل على الضمير المتصل لا غير، فترفع الاسم السابق بتقدير: أَضَرَبَ زيدٌ[156] أخاه، ضَرَبَ أخاه؟ وإنما امتنع الحملُ على السببيِّ لأنك كنت تقول: أَزيدًا[157] أَهَانَ[158]... ؟ ويُؤَدِّي ذلك إلى أن تُعَدِّيَ فعلَ المضمر المتصل إلى ظاهره[159]، وهو ممتنع في جميع أبواب العربية[160].

وإنما قدَّرْنَا "زيدا" مقدَّما على الفعل ليعود ضمير فاعله عليه.

الثانية: أن يكون[161] الشاغل[162] ضميرا متصلا[163] مرفوعا كالتي قبلها، لكن لا مع سببيٍّ بل مع ضمير منفصل، نحو: أزيدٌ[164] لم يَضْرِبْ إلا إياه[165]؟ فيتعيَّنُ[166] فيها أيضا الحملُ على الضمير المتصل، وهو الضمير المرفوع، فترفع "زيدا" كما رفعته[167] في التي قبلها، وذلك بتقدير: ألم يَضْرِبْ زيدٌ إلا إياه[168]؟ لم يَضْرِبْ إلا إياه[169]. وعلة المنع فيها كالتي قبلها؛ إذ لو نَصَبْتَ[170] لكان التقدير: أزيدًا أَهَانَ[171]...، أو: أزيدًا[172] خاصَّةً أَهَانَ لم يَضْرِبْ إلا إياه.

الثالثة: أن يكون الشاغل ضميرا متصلا[173] منصوبا مع ضمير منفصل، فلا يخلو إما أن [3 ب] يكون الفعل من باب (ظَنَّ) أو لا، فإن[174] لم يكن[175] من باب[176] (ظَنَّ)، نحو: أزيد[177] لم يَضْرِبْهُ إلا هو[178]، فإنه يجب عليك إذا أردت الحمل على الفعل دون الابتداء أن تحمل على الضمير المتصل، كما وجب في المسألتين السابقتين الحمل على الضمير[179] المتصل[180]، فحينئذٍ[181] تَنْصِبُ الاسمَ؛ لأن[182] الضمير[183] المتصل هنا[184] منصوب، وهو الهاء، فتقول: أزيدًا[185] لم يَضْرِبْهُ إلا هو؟ والتقدير: ألم[186] يَضْرِبْ زيدًا[187] إلا هو ؟ لم يَضْرِبْهُ إلا هو[188].

ويمتنع رفعه بالحمل[189] على "هو"؛ لأن التقدير حينئذٍ: أَضَرَبَهُ[190] زيدٌ خاصَّةً؟ لم يَضْرِبْهُ[191] إلا هو. وإنما قدرنا "خاصَّة" لتعذُّر تقدير أداة الحصر، وإنما بطل هذا التقدير لأنه يُؤَدِّي إلى تعدِّي فعل الظاهر إلى ضميره، وهو لا يجوز[192]، وإنما صَحَّ تقديم الضمير على مُفَسِّرِهِ لفظًا؛ لأنه مُؤَخَّرٌ عنه تقديرًا.

وإن كان من باب (ظَنَّ) جاز[193] لك الحمل على أيهما شئت[194]، نحو: أزيد[195] لم يَظُنَّهُ قائما إلا هو[196]. فإن حَمَلْتَ على المتصل نَصَبْتَ[197]، والتقدير: ألم يَظُنَّ[198] زيدًا قائمًا إلا هو؟ لم يَظُنَّهُ قائمًا إلا هو[199]. وإن[200] حملت على المنفصل[201] رَفَعْتَ، والتقدير: أَظَنَّهُ[202] زيدٌ[203] خاصَّةً قائمًا... ؟ فـ"خاصَّة" أغنت عن الحصر، وتقديرها إلى جانب الفاعل مفيدٌ أن[204] الحصر في جانبه، وصَحَّ عودُ الضمير المقدَّم[205] على "زيد" المؤخَّر لفظا؛ لأنه مُقَدَّمٌ[206] نيَّةً.

المسألة الرابعة: أن يكون الشاغل ضميرا متصلا منصوبا مع سببيٍّ[207]، وفيه التفصيل السابق: إن كان الفعل من[208] غير باب[209] (ظَنَّ) وجب إذا أردت الحمل[210] على الفعل أن تحمل على الضمير[211] المتصل، نحو: أزيد[212] لم يضربْهُ أخوه؟

وإن[213] كان من باب (ظَنَّ) حملته[214] على أيهما شئت، نحو: أزيدٌ[215] لم يَظُنَّهُ قائما أخوه؟ وقد تبين كيفيَّةُ[216] التقدير[217].

المسألة الخامسة: أن يكون الشاغل ضميرين متصلين، ولا يتأتَّى[218] ذلك إلا في باب (ظَنَّ)، نحو: أزيدٌ ظَنَّهُ[219] قائمًا[220]. ويجب فيها[221] الحمل على المرفوع. وأما نحو: "أزيد ضَرَبَهُ؟" فممتنعة[222]، رَفعْتَ أو نَصَبْتَ [4 أ]؛ لأنك[223] في الوجهين جميعا جمعْتَ بين الفاعل والمفعول[224]: ضميرين متصلين لمسمًّى[225] واحد في غير باب (ظنَّ، وفَقَدَ[226]، وعَدِمَ[227])[228]، وذلك ممتنع[229].

وقد اتضح القول في هذه المسائل العشر بما لم تُوضَعْ[230] عليه يَدٌ[231] قبل ذلك، وهذه المسائل أولى بأن[232] تُلَقَّبَ بالمسائل العَشْر المُتْعِبَة للحشر، لا المسائل التي أوردها[233] أبو نزار[234] البغداديُّ الملقَّب بِمَلِكِ النُّحاة[235]. والحمد لله وحده، تَمَّتْ[236].

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر ترجمته وأخباره فيما يأتي من مصنفات، وفيما ذكره محققوها من مراجع: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: علي أبو زيد وزملائه، دار الفكر، بيروت - دمشق، ط1، 1418هـ: 5/3، وابن رافع تقي الدين محمد بن هجرس السلامي، الوفيات، تحقيق: صالح مهدي عباس، وبشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1402هـ: 234/2، وابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، الدُّرَر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، مطبعة المدني، القاهرة، ط2، د.ت: 415/2، وابن تغري بردي يوسف بن تغري بردي الحنفي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، د.ت: 131/7، وابن مفلح إبراهيم بن محمد بن عبد الله، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض،ط1، 1410هـ: 66/2، وابن المِبْرَد يوسف بن حسن الصالحي الحنبلي، الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1421هـ: 77/1، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، د.ط، د.ت: 68/2، وابن العماد الحنبلي عبد الحي بن أحمد بن محمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، 1406هـ: 191/6، وابن حميد، محمد بن عبد الله النجدي، السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ط1، 1416هـ: 662/2. ومن المراجع الحديثة التي ترجمت لابن هشام: علي فودة نيل، ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، د.ط، 1404هـ، ويوسف عبد الرحمن الضبع، ابن هشام وأثره في النحو العربي، دار الحديث، مصر، ط1، 1998م، وعصام نور الدين، ابن هشام الأنصاري: حياته، ومنهجه النحوي، الشركة العالمية للكتاب، القاهرة، ط1، 1989م.

(2) ابن الْمِبْرَد، الجوهر المنضد: 77/1.

(3) ابن حجر، الدُّرَر الكامنة: 415/2.

(4) محمد بن علي اليمني الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت: 401/1.

(5) ذكر علي فودة نيل كثيرًا من مؤلفات ابن هشام في كتابه "ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي": 13، 189، 215، 287، 325، 353.

(6) تنظر ترجمته في: ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: حسن حبشي، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، د.ط، 1389هـ: 540/1، والسيوطي، بغية الوعاة: 148/1، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: 616/8.

(7) ابن الْمِبْرَد، الجوهر المنضد: 160/1، وينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 390/2.

(8) تنظر ترجمته وأخباره في المصنفات الآتية، وفيما ذكره محققوها من مراجع: ابن عبد الملك محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس، ومحمد بن شريفة، وبشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2012م: 348/3، وأحمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد الغِبْريني، عنوان الدراية فيمن عُرِفَ من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1979م: 317، وعبدالباقي بن عبد المجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 1406هـ: 236، ومحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2003م: 172/15، وابن شاكر محمد بن شاكر بن أحمد، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974م: 109/3، وصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ: 165/22، والفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، مطبعة الفيصل، الكويت، ط1، 1407هـ: 160، والسيوطي، بغية الوعاة: 210/2، وابن العماد الحنبلي،

شذرات الذهب: 575/7، ومحمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1994م: 391/3.

(9) ابن حميد، السحب الوابلة: 666/2.

(10) الشيخ خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، نشر دار الكتب العلمية، بيروت: ط1، 1421هـ: 5/1.

(11) السيوطي، بغية الوعاة: 69/2.

(12) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: 330/8.

(13) تنظر ترجمته في: محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت د.ط، د.ت: 113/6، والسيوطي، بغية الوعاة: 222/2.

(14) عمر بن قَدِيد بن عبد الله القَلَمْطاوي الحنفي، حاشية ابن قَدِيد على أوضح المسالك، نسخة خطية محفوظة في المكتبة السليمانية بإصطنبول، تركيا، تحت رقم: 1327، 1/ب.

(15) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، نسخة خطية محفوظة في المكتبة السليمانية القديمة بإصطنبول، تركيا، تحت رقم: 696، ل 1 أ.

(16) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، نسخة خطية محفوظة في مكتبة عاطف أفندي في إصطنبول، تركيا تحت رقم: 2442.

(17) أفدت هذا من البحث الذي يكتبه الآن: جابر بن عبد الله السريع عن مصنفات ابن هشام الأنصاري.

(18) ينظر صور النسختين في نهاية هذه الدراسة.

(19) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ل 1 أ، نسخة السليمانية القديمة: 696.

(20) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك 1 أ، نسخة عاطف أفندي: 2442.

(21) ابن قَدِيد، حاشية ابن قَدِيد على أوضح المسالك: 1/ب.

(22) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين)، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، طباعة ونشر دار عمَّار، عمَّان، ط1، 1405هـ: 30، وابن هشام الأنصاري، رسالة في توجيه النصب في إعراب "فضلًا ولغةً وخلافًا وأيضًا وهلمَّ جرًّا"، تحقيق: حسن موسى الشاعر، نشر دار الأرقم، عمَّان، ط1، 1404هـ: 8، وابن هشام الأنصاري، المسائل السفرية في النحو، تحقيق: علي حسين البواب، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط، د.ت: 9.

(23) ينظر: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، اعتنى به: عدنان درويش ومحمد المصري، نشر دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1413هـ: 337/3.

(24) ينظر: ابن هشام الأنصاري، اعتراض الشرط على الشرط، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، طباعة ونشر دار عمَّار، عمَّان، ط1، 1406هـ: 31.

(25) ينظر: ابن عصفور، المقرّب، تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1391هـ: 91/1.

(26) ينظر: ابن عصفور، المقرّب: 91/1، وابن عصفور، مُثُل المقرّب، تحقيق صلاح سعد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1427هـ: 149، 155.

(27) ولهذا قال أبو حيان الأندلسي في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ودار كنوز إشبيليا، ط1، 1419هـ: 293/6، وما بعدها، عن باب الاشتغال: (والاشتغال كذلك بابٌ مُلَفَّق). وبنحوه قال ابن مَضَاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن بن مَضَاء اللخمي القرطبي، في كتابه الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط1، 1399هـ: 103. وتنظر أمثلة الاشتغال في: عضيمة، فهارس كتاب سيبويه، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1395هـ: 165-169.

(28) تنظر المسألة الأولى والثانية والرابعة والخامسة من مسائل المجموعة الأولى، والمسألة الأولى والثالثة والرابعة من مسائل المجموعة الثانية.

(29) تنظر المسألة الأولى والثانية والثالثة من مسائل المجموعة الثانية.

(30) تنظر المسألة الخامسة من مسائل المجموعة الثانية.

(31) ينظر: جهاد يوسف العرجا، ظاهرة الاشتغال في العربية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 1412هـ، الفصل الثاني: صورة الظاهرة في عصور الاحتجاج: 42، وما بعدها، وتنظر أمثلة الاشتغال في: عضيمة، فهارس كتاب سيبويه: 165 - 169.

(32) الشيخ محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د.ط، 1359هـ: 3/1.

(33) في "ب" و "ك": بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، قال الشيخ.... وفي "د": بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ....

(34) في "ب" و"ك": قال الشيخ الإمام العلامة جمال الدين بن هشام -رحمه الله تعالى-، وفي "د": قال الشيخ جمال الدين بن هشام -رحمه الله تعالى-.

(35) في "د": عقتده.

(36) في "د": في مسئلة.

(37) في "ب" و "ك": آخر.

(38) قال ابن عصفور في المقرب: 91/1: "والاسم المُشْتَغَلُ عنه في هذا الباب إن كان له ضمير واحد أو سببيٌّ واحد حملتَهُ عليه، وإن كان له سببان أو ضميران منفصلان أو ضمير منفصل وسببيٌّ حملتَهُ على أيهما شئت، وإن كان له ضمير متصل مرفوع مع سببيّ أو ضميرٍ منفصلٍ حملتَهُ على الضمير المتصل لا

غير، وإن كان له ضميرٌ متصلٌ منصوبٌ مع ضميرٍ منفصلٍ أو سببيٍّ حملتَهُ على أيهما شئت في باب ظننت وفي (فقدت، وعدمت)، وفي غير ذلك من الأبواب لا يجوز حملُهُ إلا على الضمير المتصل، وإن كان له ضميران متصلان حملتَهُ على المرفوع منهما إلا أن ذلك لا يكون إلا في باب (ظَنَنْتُ)، وفي (فَقَدْتُ، وعَدِمْتُ)".

(39) في "أ": فإنها.

(40) في "د": قسمين.

(41) في "أ" و"د": فخمسة.

(42) قوله: "الضمير" ساقط من "ب" و"ك".

(43) قوله: "أكثر، سببيًّا كان أو ضميرا، متصلا كان الضمير أو" ساقط من "د".

(44) في "د": زيد ضربته.

(45) في "ب": وحدا.

(46) في "ب" و"د" و"ك": زيد ضربت أخاه.

(47) في "أ": يجعل.

(48) "جميعا" ساقطة من "أ".

(49) في "ب" و"ك": وإن.

(50) "ذلك" ساقطة من "أ".

(51) في "أ": نصب.

(52) في "د": كان ذلك الشاغل.

(53) في "ب" و"ك": متحملَ الابتداءِ والحملَ.... وفي "د": محتملا للابتداء والحملِ....

(54) في "ك": على يفعل. وينظر في المسألة: محمد بن عبد الله الطائي الجياني ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، 1387هـ: 82، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: 348/6، وإبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين وزملائه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ: 75/3.

(55) في "أ": في الأول.

(56) في "د": ضربت.

(57) يترجَّح الرفع بالابتداء على النصب في المثالين الأوَّلَيْنِ من المسألتين، وهما: زيدًا ضربتُهُ، وزيدًا ضربتُ أخاه؛ لأن الرفع لا تقدير فيه، أما النصب فيحتاج إلى تقديرِ فعلٍ ناصبٍ، وعدم التقدير أولى؛ لأنه أخفُّ كُلْفَة، ولأن الكلام معه يكون جملة واحدة، وكذلك ليس في الكلام ما يقتضي تقدير فعل؛ لأن

الفعل قد شُغِلَ بنصب الضمير. ينظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ: 81/1، وابن الورَّاق، محمد بن عبد الله بن العباس، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ: 311، علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، د.ط، 1419هـ: 403/1، عثمان بن عمر ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، 1982هـ: 312/1، والحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، دمشق، ط1، 1428هـ: 618/2، وعبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، نشر جامعة أم القرى، طباعة دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط1، 1400 - 1405هـ: 422/1، والشاطبي، المقاصد الشافية: 105/3.

(58) في "ب" و"ك": وقام.

(59) في "د": الثالثة.

(60) في "أ": أننت.

(61) في "أ" و"د": واللابس زيد قام أبوه. وفي "ك": وألابس قام زيد أبوه.

ويترجح الرفع بالحمل على الشاغل في المثال الثاني من المسألتين، وهما قوله: "أزيد قام؟ وأزيد قام أبوه؟"؛ لأن الأَوْلَى في همزة الاستفهام أن يَلِيَهَا فعلٌ؛ لأن الاستفهام يقع على الأحداث. ينظر: سيبويه، الكتاب: 102/1، وابن الورَّاق، علل النحو: 312، وابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ط، د.ت: 81/1، وابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط1، 1410هـ: 141/2، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: 295/6 و318 و350، والحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ: 343، والشاطبي، المقاصد الشافية: 75/3.

(62) في "ب" و"ك": زيد.

(63) في "أ": ضربت.

(64) فلك الخيار إن شئت نصبت الاسم المشغول عنه وإن شئت رفعته وذلك حملا على السببيّ، ويجوز فيه الرفع على الابتداء مع عدم الحمل على السببيّ. والحمل على السببيّ في هذه المسألة والمسألتين اللَّتين تليها أولى من الحمل على الابتداء؛ لوجود همزة الاستفهام التي تطلب الفعل. ينظر: ابن عصفور، مُثُلُ المقرب: 155، وابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الأشبيلي السبتي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ: 659/2، وابن النحاس محمد

بن إبراهيم الحلبي، التعليقة على المقرب - شرح المقرب المسمَّى التعليقة، تحقيق: خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط1، 1426هـ: 392/1، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: 139/6، والمرادي، الجنى الداني: 343.

وإذا حُمِلَ على الشاغل فإنه يتعيَّن حمله على أحدهما؛ لاستحالة أن يُحمل عليهما معًا؛ لاختلافهما في الإعراب، فأحدهما مرفوع والآخر منصوب. ينظر: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، شرح الكتاب، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م: 415/1.

(65) في "أ": في.

(66) في "د": التقدير.

(67) في "ب" و"ك": مع المفعول. وفي "د": مع المفعل. والكلمتان ساقطتان من "أ". وقد علَّل المؤلف في الفقرة التالية لتقدير الفاعل.

(68) في "أ": ضربت. وهي كذلك في المثال التالي.

(69) في "د": أهين.

(70) قوله: "ويُقَدَّرُ إذا نصبت: أأَهان زيدا أخوه ضَرَبَ أخوه غلامَهُ ؟" ساقط من "ب" و"د" و"ك". ووردت في "أ": وبعذر إذا كان نصبت: أأهان.....

(71) في "أ": في مثال. وفي "ب" و"ك": ممن مثال.

(72) من هنا تبدأ نسخة مكتبة الأسد، وقد رمزت لها بالحرف "ظ".

(73) والتقدير: ضَرَبْتُ زيدًا ضَرَبْتُهُ. ينظر: سيبويه، الكتاب: 81/1، وأبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1407هـ: 82/1، وابن يعيش، شرح المفصل: 30/2، والشاطبي، المقاصد الشافية: 68/3.

(74) في "ظ": والمقدر.

(75) في "د": للضرورة.

(76) في "أ": زيد أضربته.

(77) في "ب" و"د" و"ظ" و"ك": فعل مضمر.

(78) في "ب" و"د" و"ظ" و"ك": حصل.

(79) في "أ": لما ألفوا.

(80) "من" ساقطة من "أ" في هذا الموضع والذي يليه.

(81) في "د": الرابعة الرابعة.

(82) في "ب" و"ك": أزيد إياه.

(83) في "ب" و"ك": وإنما قد بناه للمفعول. وفي "د": وإنما قدمناه المفعول.

(84) في "أ" و"ب" و"ك": في هذا.

(85) في "ظ": على أي شئت.

(86) في "ب": لأن المفصل.

(87) يجري الضمير المنفصل لانفصاله واستقلاله مجرى السببيّ في جميع مسائل هذا الباب. ينظر: أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري، رسالة الملائكة، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ: 223، والصفار، قاسم بن علي بن محمد البطليوسي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: عزيزة الذبياني، أطروحة دكتوراه، جامعة طيبة بالمدينة المنورة، 1434هـ: 407، وابن عصفور، شرح الجمل: 373/1، وناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1428هـ: 1711/4، 1716.

(88) في "ب" و"ك": فالمنفصلات.

(89) في "أ": فالمنفصلان كالظاهران.

(90) في "د": السببين.

(91) في "ظ": وقد مضى على أنك.

(92) وذلك في المسألة الثالثة.

(93) في "أ": إلا بو.

إذا دخلت همزة الاستفهام على النافي فالأكثر أن يكون الاستفهام لمحض التقرير، ويتحوَّل النفي إلى إثبات، كقوله تعالى: {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ}، وقد يبقى في القليل الاستفهامُ على حقيقته، وهو مراد المؤلف هنا. وسبب اقتصار المؤلف على هذا الأسلوب -وإن كان قليلا- أن همزة الاستفهام فيه لطلب التصديق، ومعلوم أنه لا يُستخدم من أدوات الاستفهام لطلب التصديق إلا الهمزة و"هل"، إلا أن "هل" لا يُسْتَفْهَمُ بها في النفي، فتعيَّنَ استخدام الهمزة. ينظر: السيرافي، شرح الكتاب: 416/3، ونجم الدين محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق، بيروت، نشر جامعة بنغازي، ليبيا، د.ط، د.ت: 447/4، وأبو حيان الأندلسي، مُحَمَّد بن يُوسُف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ: 1861/4، وابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف الحنبلي، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م: 21 و457، وناظر الجيش، تمهيد القواعد: 4320/9 و4477، وعبد الرحمن بن أبي بكر بن محمدالسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، نشر دار البحوث العلمية، الكويت، د.ط، 1394 - 1400هـ: 312/4.

(94) حُذِفَ ضميرُ النصب المنفصل لأن الفعل تسلَّط على الاسم الظاهر. ينظر الرضي، شرح الرضي على الكافية: 474/1.

(95) في "د": فقدرة.

(96) في "أ": في هذا.

(97) في "أ" و"د" و"ظ": المشتغل.

(98) في "أ": فاعل المذكور. وفي "ب" و"ك": فاعل المفعول المذكور.

(99) أي: المذكور في المسألة الثالثة التي قبل هذه، ومثالها: أزيد ضَرَبَ أخوه غلامَهُ؟ والتقدير فيها: أَ أهان زيدًا أخوه، ضَرَبَ أخوه غلامَهُ؟ وتختلفان في أن الفاعل المقدَّر في المسألة الثالثة اسم ظاهر وفي الرابعة ضمير منفصل، وهذا الاختلاف لا أثر له؛ لأن الضمير المنفصل كالسببي في جميع مسائل هذا الباب. ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل: 373/1.

(100) في "ب" و"ك": فإن.

(101) قوله: "لم يَضْرِبْ" ساقطة من "أ".

(102) ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن بن مُحَمَّد الْحَضْرَمِيّ الإشبيلي، شرح المقرّب، نسخة خطية محفوظة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم: 511، ولها مصوَّرة في معهد المخطوطات وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة، ل 52 ب.

(103) في "ك": لأن الجملة.

(104) في "ك": غير معنى الثانية.

(105) في "ب" و"ك": أن التقدير في: لم يضرب. وفي "د" و"ظ": أن التقدير: لم يضرب.

(106) في كل النسخ ما عدا "ب": "زيدًا".

(107) في كل النسخ ما عدا "أ": "إلا هو". وسيتَّضِحُ من كلام المؤلف بعد قليل عدم صواب هذه الاختلافات.

(108) في "أ": ومفعوله والمحصور.

(109) جملة "وبقاء الفاعل، كما قدرنا فيما تقدم حذف الفعل وفاعله المحصور" ساقطة من "ظ".

(110) وذلك في هذه المسألة حينما حملْتَ الاسمَ المشغول عنه على الضمير المنصوب فنصبْتَهُ، ومثالها: أزيدًا إياه لم يَضْرِبْ إلا هو. والتقدير: أَلَمْ يَضْرِبْ زيدًا إلا هو، لم يَضْرِبْ إلا هو.

(111) في "أ": فإن.

(112) في "أ": استلزمتم. وفي "ب": ستنكرتم.

(113) في "ب" و"ك": "تقديري في الأولى الفعل". وفي "د" و"ظ": "تقديري الأولى الفعل".

(114) في "ظ": لازم المصنف.

(115) في "ب": ألا اترى أن التقدير. وفي "د": إلا أن التقدير. وفي "ظ": ألا ترى أن القدير.

(116) في "ب" و"ك": لحذفهما.

(117) في "ب" و"د" و"ك": بعد تقديره.

(118) في "أ": من.

(119) في "أ" و"ظ": فإن.

(120) في "أ": في جانب الفاعل فيكون في تقدير. وفي "ب" و"ك": في جانب تقديرك. وفي "د": في جانب تقدريك.

(121) في "أ": المسمى واحد. وفي "ب" و"ك": لسمى واحد.

(122) في "أ": وإنما قدر.

(123) إذا حُمل الاسم المشغول عنه على الشاغل الواقع بعد "إلا" كما في نحو: أزيدًا إياه لم يَضْرِبْ إلا هو، وجب أن يكون الفعل المقدَّر مُثْبَتًا؛ لأن الاسم المشغول عنه يقع من الفعل المقدَّر موقع الشاغل، وما بعد "إلا" مثبت لا غير؛ لأن الاستثناء المفرَّغ لا يكون إلا بعد غير الموجب، والاسم المشغول عنه لم تقع قبله "إلا" فتنقُضَ نَفْيَ الفعلِ المقدَّرِ كما نقضت "إلا" الواقعة قبل الشاغل نَفْيَ الفعلِ المفسِّرِ؛ فوجب إضمار الفعل الْمُثْبَتِ ليوافق في المعنى الفعلَ المفسِّرَ المنفيَّ المنقوضَ نفيُهُ بـ"إلا"، فالتقدير في المثال المذكور: أإياه ضَرَبَ زيدٌ؟ إياه لم يَضْرِبْ إلا هو؛ ولذا لم يصحَّ وقوعُ الحصرِ المعتمِدِ على النفي والاستثناء في الجملة المقدَّرة لعدم وجود "إلا" قبل الاسم المشغول عنه. ينظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية: 474/1، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 837.

(124) في "أ": وسَبَبًا.

(125) في "ب" و"ك": ولهذا.

(126) في "أ": المسبي. وفي "ظ": المستثنى.

(127) في "أ": أزيدا.

(128) جملة: "الابتداء أن تحمل على" ساقطة من "ظ".

(129) وذلك لأن الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر السببيِّ في جميع مسائل باب الاشتغال كما سبق. ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل: 373/1، وابن أبي الربيع، البسيط: 659/2.

(130) من قوله: "ولك في هذه المسألة" إلى قوله: "أخاه إلا هو" ساقط من "أ". وورد المثال في بقية النسخ هكذا: "...لم يَضْرِبْ إلا هو أخاه إلا هو". وهو سهو من النساخ؛ إذ لا معنى لتكرار "إلا هو"، وتقديمها على المفعول.

(131) في "د": وا والفاعل.

(132) في "أ": بِنِيَّة.

(133) ينظر: ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1402 هـ: 590/2، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: 287/6.

(134) "أخاه" ساقطة من "أ".

(135) تكررت "لم" في "ب"؛ لوقوعها في آخر اللوحة.

(136) في "أ" و"ب" و"د" و"ك": ضرب.

(137) في "ب" و"ك": ضرب زيد أخاه خاصة.

(138) في "أ": الذي.

(139) في "أ" و"ب": يكن. وفي "ك": فلم يكن.

(140) في "أ" و"ب" و"ك": وبقى.

(141) وهذا غير جائز كما سبق. ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 837.

(142) في "أ": زيد. وفي "ب" و"ك": زيدا.

(143) في "أ": ذلك.

(144) قوله: "أي" ساقطة من "د".

(145) قوله: "رفعت" ساقطة من "أ".

(146) في "د": بتقدير: أُهين.

(147) في "ب": ياه.

(148) في "أ": كذا.

(149) في "ب" و"ك": ضرب.

(150) قوله: "أَضُرِبَ زيدٌ... ؟ وإن حَمَلْتَ على الضمير نصبت بتقدير" ساقطة من "أ".

(151) في "ب" و"د" و"ك": أَضَرَبَ زيد.

(152) في "أ" و"ظ": فأحدها.

(153) في "ظ": مع سببين.

(154) في "ب" و"ك": زيد.

(155) في "ظ": فتحت.

(156) في "ب" و"ك": أضرب زيدا.

(157) في كل النسخ ما عدا "ظ": زيد. ورفعُهُ يُعارض كلام المؤلف، ويُخالف المثال في المسألة التالية.

(158) في "ظ": لأنك كنت تقول: أَ أَهَانَ؟.

(159) في "أ": ويؤدي ذلك إلى تَعَدِّي فعلِ الضميرِ المتصل إلى ظاهر.

(160) لأنه يلزم عليه جَعْلُ المفعولِ فاعلا في المعنى، وحقُّ الفاعل أن يكون غير المفعول؛ لأن أصل الفاعلِ أن يكون مُؤَثِّرًا والمفعول به مُتَأَثِّرًا، وأصل الْمُؤَثِّر أن يُغاير المتأثِّر، ولأنه يلزم عليه جَعْلُ المفعولِ الفضلةِ ركنا، فلو حذفتَ المفعول في قولك: "أزيدًا ضَرَبَ" لم تَصِحَّ الجملة؛ لعدم الاستغناء عن المفعول فيها. ينظر: ابن السراج، أبو بكر مُحَمَّد بن السَّري الْبَغْدَاديّ، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ: 121/2 و240، والسيرافي، شرح الكتاب: 423/1 و425، وابن مالك، تسهيل الفوائد: 84، وابن أبي الربيع، البسيط: 660/2، والرضي، شرح الرضي على الكافية: 169/4، وناظر الجيش، تمهيد القواعد: 1710/4، و1715 و1750.

(161) في "ظ": أن يكمز.

(162) في "أ": الفاعل.

(163) في "أ": منفصلا.

(164) في "ب" و"ك": زيد. وفي "ظ": أ أزيد.

(165) في "د": إلا إيا.

(166) في"ظ": ليتعين.

(167) في "ب" و"ك": كما رفعت.

(168) في "ب": لم يضرب زيدا إلا ياه. وفي "ك": لم يضرب زيدا إلا إياه. وفي "د": لم يضرب زيد إلا إياه.

(169) قوله: "لم يضرب إلا إياه" ساقط من "أ".

(170) في "أ" و"ظ": نُصب.

(171) في "د": أزيدا هان.

(172) في "ب" و"ك": أزيد.

(173) قوله: "متصلا" مطموسة في "أ".

(174) في "ظ": إن.

(175) قوله: "لم يكن" مطموسة في "أ".

(176) في "أ": من بابه.

(177) في "ب" و"ك": زيد.

(178) في "أ": "يو". وهو سهو من الناسخ.

(179) في "ب" و"ك": ضمير.

(180) في "أ": المنفصل.

(181) قوله: "فحينئذ" ساقط من كل النسخ ما عدا "أ".

(182) في "د": إذ.

(183) قوله: "الضمير" ساقط من "ظ".

(184) في "ب" و"ك": لأن الاسم هنا.

(185) في كل النسخ ما عدا "أ": أزيد.

(186) في "ب" و"ك": لم.

(187) في "د": زيد.

(188) ينظر السيرافي، شرح الكتاب: 423/1 و425، والمعري، رسالة الملائكة: 222، وناظر الجيش، تمهيد القواعد: 1711/4.

(189) في "د": بالمحل.

(190) في "د": أَضَرَبَ.

(191) في "ظ": لم يضرب.

(192) لأنه يلزم عليه جَعْلُ المفعولِ فاعلا في المعنى، وحقُّ الفاعل أن يكون غير المفعول؛ لأن أصل الفاعلِ أن يكون مُؤَثِّرًا والمفعول به متأثِّرًا، وأصل المؤثِّر أن يُغايِرَ المتأثِّر. ينظر: السيرافي، شرح الكتاب: 425/1، وابن عصفور، شرح الجمل: 372/1، وابن أبي الربيع، البسيط: 659/2، والرضي، شرح الرضي على الكافية: 475/1، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 294.

(193) في "أ": صار.

(194) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل: 375/1، وابن أبي الربيع، البسيط: 659/2، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: 356/6 و357، وناظر الجيش، تمهيد القواعد: 1711/4.

(195) في "ب" و"ك": أزيدا.

(196) لم يلزم في هذه المسألة جَعْلُ المفعولِ فاعلا في المعنى؛ لأن المفعول الأول من مفعولي "ظنَّ" وأخواتها مفعولٌ في اللفظ لا في الحقيقة، والمفعول في الحقيقة إنما هو مضمون الجملة؛ بدليل أنك لو قلت: "ظننتُ زيدًا مسافرا" لم يقع الشكُّ في "زيد" الذي هو المفعول الأول، وإنما وقع الشكُّ في سفره، فجاز اتفاقهما لفظا؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به. ينظر: السيرافي، شرح الكتاب: 424/1، وابن الورَّاق، علل النحو: 286، وابن عصفور، شرح الجمل: 372/1، والرضي، شرح الرضي على الكافية: 170/4.

(197) في "أ": فصلت.

(198) في "أ": ألم يكن.

(199) من قوله: "فإن حملْتَ على المتصل نصبْتَ..." إلى قوله: "...لم يَظُنَّهُ قائمًا إلا هو" ساقط من "ظ".

(200) في "د": فإن.

(201) في "أ": المتصل.

(202) في "أ": أَظَنَّ.

(203) في "ب" و"ك": زيدا. وهي ساقطة من "د".

(204) في "ب" و"د" و"ظ" و"ك": تفيدان.

(205) في "أ": المتقدم.

(206) في "ظ": تقدم.

(207) في كل النسخ: "... ضميرا متصلا مرفوعا مع سببي". والتصحيح من أمثلتها التي ساقها المؤلف، ومن حُكْمِهَا؛ لأن الشاغل إذا كان ضميرا متصلا مرفوعا مع سببيٍّ وَجَبَ في المشغول عنه الحملُ على الضمير المتصل لا غير دون تفصيل، وقد ذكر المؤلف هذه المسألة وجعلها المسألة الأولى من المسائل الخمس في المجموعة الثانية. وينظر: الصفار، شرح كتاب سيبويه: 406، وابن عصفور، المقرب: 91/1، وابن النحاس، التعليقة على المقرب: 393/1.

(208) في "ك": الفعل معه من.

(209) في "أ": من باب.

(210) في "أ": لكمل.

(211) قوله: "الضمير" ساقط من "أ".

(212) في "ب" و"ك": زيد.

(213) في "د": فإن

(214) في "أ": حملت.

(215) في "ب" و"ك": زيد.

(216) في "د": كيفة.

(217) التقدير في الحالة الأولى: ألم يَضْرِبْ زيدًا أخوه؟ لم يَضْرِبْهُ أخوه. والتقدير في الحالة الثانية إن حَمَلْتَ على المتصل فنصبْتَ: ألم يَظُنَّ زيدًا قائمًا أخوه؟ لم يَظُنَّهُ قائمًا أخوه. وإن حملت على السببي فرفعْتَ فالتقدير: ألم يُظَنَّ زيدٌ قائما؟ لم يَظُنَّهُ قائما أخوه. وينظر: ابن النحاس، التعليقة على المقرب: 393/1.

(218) في "ك": ولا تأتى.

(219) في "ب" و"د" و"ك": زيد أظنه...

(220) سبق تعليل جواز هذا في المسألة الثالثة من المسائل الخمس من المجموعة الثانية. وينظر: سيبويه، الكتاب: 367/2، وابن السراج، الأصول: 241/2، والسيرافي، شرح الكتاب: 119/3 و130، وابن يعيش، شرح المفصل: 88/7، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: 109/6.

(221) في "د": فيه.

(222) في "ك": زيد..... وفي "ب": زيد ظربه، فمتنعة.

(223) في "د": لأند.

(224) قوله: "والمفعول" ساقط من "د".

(225) في "ك": لسببي.

(226) في "أ": ويعدم.

(227) في "ك": ظن وقعد وقدم.

(228) جاز مجيء فاعل ومفعول "عدم، وفقد" ضميرين متصلين مُتَّحِدَي المعنى لأنه استعمالٌ مجازيٌّ؛ لأن الفاعل والمفعول فيهما لا بُدَّ أن يكونا موجودين، فإذا عَدِمَ الفاعلُ نفسَهُ صار عادمًا معدومًا في آن واحد، وهذا محال؛ لأن من عَدِمَ شيئا كان موجودًا؛ ولذا فأصل الاستعمال: عَدِمَني غيري، وبهذا يزول اتحاد الفاعل والمفعول. ينظر: أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ: 334/1، و106/2، والسيرافي، شرح الكتاب: 424/1، و130/3، وابن يعيش، شرح المفصل: 88/7، وابن عصفور، شرح الجمل: 372/1، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: 113/6.

(229) امتنعت المسألة لأن تقديرها حين نَصْبِ المشغولِ عنه حملاً على الضمير المنصوب هو: ضَرَبَ زيدًا هو، ضَرَبَهُ، وتقديرها حين رَفْعِهِ حملاً على الضمير المستتر المرفوع: ضَرَبَهُ زيدٌ، ضَرَبَهُ، أي: ضَرَبَ زيدٌ نفسَهُ. ففي الوجه الأول تَعَدَّى فِعْلُ المضمرِ المتصل إلى ظاهره، وهو ممتنع في جميع أبواب العربية، وفي الوجه الثاني تَعَدَّى فِعْلُ الظاهر إلى ضميره المتصل، وهو ممتنع في غير باب (ظَنَّ)؛ لما يلزم عليه في الوجهين - كما سبق- من جَعْلِ المفعولِ فاعلا في المعنى، وحقُّ الفاعل أن يُغاير المفعول في اللفظ والمعنى أو في اللفظ فقط. ينظر: سيبويه، الكتاب: 366/2، وابن السراج، الأصول: 121/2 و241، وابن يعيش، شرح المفصل: 88/7، وابن عصفور، شرح الجمل: 372/1، والرضي، شرح الرضي على الكافية: 169/4، وابن النحاس، التعليقة على المقرب: 393/1، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: 112/6 و357.

(230) في "د" و "ك": يوضح.

(231) قوله: "يد" ساقط من "أ". ووردت في "ب" و "ك": به.

(232) في "ظ": باب.

(233) في "د": وضعها.

(234) في "ب": نزاد.

(235) هو أبو نزارٍ الحسن بن صافي البغداديّ، وُلد في بغداد وبها نشأ، كان مُتَفَنِّنًا في العلوم، بَرَعَ في النحو ومَهَرَ فيه حتى صار أنحى أهل طبقته، ولَقَّبَ نفسه مَلِكَ النحاة. من مصنفاته: الحاوي في النحو، والمقتصد في التصريف، وأسلوب الحق في تعليل القراءات العشر، وله عشر مسائل اسْتَشْكَلَهَا في

العربيَّة، سمَّاها المسائل العَشْر الْمُتْعِبَات إلى الْحَشْر، طُبعت محقَّقة مع جواب ابن برّي عنها. توفي في دمشق سنة 568هـ. تنظر ترجمته في: علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1415هـ: 71/13، وعلي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ: 340/1، وعمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت: 2390/5، واليماني، إشارة التعيين: 91. وينظر: عبدالله بن بَرّي بن عبدالجبار المقدسي ابن بَرّي، جواب المسائل العشر، تحقيق: محمد الدالي، دار البشائر، دمشق، ط1، 1418هـ: 3 إلى نهاية المسائل: 92.

(236) في "ب": "والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. تَمَّ ذلك، والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وسَلَّمَ تسليما". ثم كتب الناسخ تحتها: "بالله إن نظرت عيناك ما كتبت يد الفقير إلى غفران مولاه". وفي "ك": بقلم الفقير إلى الله وجُودِهِ عبد العزيز عطية حمودة.
وفي "د": "والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم".
وفي "ظ": "والله سبحانه وتعالى أعلم. تمت المسائل العشر بحمد الله وعونه".

قائمة المصادر والمراجع:

(1) إبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن مفلح، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1410هـ.

(2) إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وزملائه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ.

(3) ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، الدُّرَر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، مطبعة المدني، القاهرة، ط2، د.ت.

(4) ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق حسن حبشي، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، د.ط، 1389هـ.

(5) ابن حميد محمد بن عبد الله النجدي، السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1416هـ.

(6) ابن عصفور، المقرّب، تحقيق: أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1391هـ.

(7) ابن عصفور، مُثُل المقرّب، تحقيق: صلاح سعد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1427هـ.

(8) ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ.

(9) ابن مَضَاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط1، 1399هـ.

(10) ابن هشام الأنصاري، اعتراض الشرط على الشرط، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، طباعة ونشر دار عمَّار، عمَّان، ط1، 1406هـ.

(11) ابن هشام الأنصاري، المسائل السفرية في النحو، تحقيق: علي حسين البواب، نشر دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط، د.ت.

(12) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، نسخة خطية محفوظة في مكتبة عاطف أفندي في إصطنبول بتركيا تحت رقم: 2442.

(13) ابن هشام الأنصاري، رسالة في توجيه النصب في إعراب "فضلًا ولغةً وخلافًا وأيضًا وهلمَّ جرًّا"، تحقيق: حسن موسى الشاعر، نشر دار الأرقم، عمَّان، ط1، 1404هـ

(14) ابن هشام الأنصاري، مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: «إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ»، (الأعراف: 56)، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار عمَّار، عمَّان، ط1، د.ت،

(15) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.

(16) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، نسخة خطية محفوظة في المكتبة السليمانية القديمة، إصطنبول، تركيا، تحت رقم: 696، ل 1 أ.

(17) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1407هـ.

(18) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، اعتنى به: عدنان درويش ومحمد

المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1413هـ.

(19) أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري، رسالة الملائكة، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ.

(20) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ.

(21) أبو بكر مُحَمَّد بن السَّري الْبَغْدَاديّ ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ.

(22) أبو حيان الأندلسي في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، ط1، 1419هـ.

(23) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ .

(24) أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ.

(25) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، شرح الكتاب، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.

(26) أحمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد الغِبْريني، عنوان الدراية فيمن عُرِفَ من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1979م.

(27) تقي الدين محمد بن هجرس السلاميابن رافع، الوفيات، تحقيق: صالح مهدي عباس، وبشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1402هـ.

(28) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، د.ط، د.ت.

(29) جهاد يوسف العرجا، ظاهرة الاشتغال في العربية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الأردن، 1412هـ.

(30) الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، د.ت.

(31) الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1428هـ.

(32) خالد بن عبد الله الجرجاوي، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.

(33) الشيخ محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د.ط، د.ت.

(34) صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: علي أبو زيد وزملائه، دار الفكر، بيروت ودمشق، ط1، 1418هـ.

(35) صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، د.ط، 1420هـ.

(36) عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق: عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ط1، 1406هـ

(37) عبدالله بن بَرّي بن عبد الجبار المقدسي ابن بَرّي، جواب المسائل العشر، تحقيق: محمد الدالي، دار البشائر، دمشق، ط1، 1418هـ.

(38) عبدالحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، 1406هـ.

(39) عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، نشر دار البحوث العلمية، الكويت، د.ط، 1394 - 1400هـ.

(40) عبدالله بن عبدالرحمن ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، نشر جامعة أم القرى، طباعة دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط1، 1400- 1405هـ.

(41) عبيدالله بن أحمد الأشبيلي السبتي ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيدالثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ.

(42) عثمان بن عمر ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، 1982هـ.

(43) عصام نور الدين، ابن هشام الأنصاري - حياته، ومنهجه النحوي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط1، 1989م.

(44) علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 1415هـ.

(45) علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: سلوى محمد عرب، نشر جامعة أم القرى، د.ط، 1419هـ.

(46) علي بن مؤمن بن مُحَمَّد الْحَضْرَمِيّ الإشبيلي ابن عصفور، شرح المقرّب، نسخة خطية محفوظة في الخزانة العامة بالرباط، تحت رقم: 511، ولها مصوَّرة في معهد المخطوطات وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة، ل 52 ب.

(47) علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ.

(48) علي فودة نيل، ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، د.ط، 1404هـ.

(49) عمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.

(50) عمر بن قَدِيد بن عبدالله القَلَمْطاوي الحنفي، حاشية ابن قَدِيد على أوضح المسالك، نسخة مخطوطة محفوظة في المكتبة السليمانية،إصطنبول، تركيا، تحت رقم: 1327، 1/ب.

(51) قاسم بن علي بن محمد البطليوسي الصفار، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: عزيزة الذبياني، أطروحة دكتوراه، جامعة طيبة، المدينة المنورة، السعودية، د.ط، 1434هـ.

(52) محمد بن إبراهيم الحلبي ابن النحاس، التعليقة على المقرب شرح المقرب المسمَّى التعليقة، تحقيق: خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط1، 1426هـ.

(53) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2003م.

(54) محمد بن شاكر بن أحمد ابن شاكر، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1973، 1974م

(55) محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

(56) محمد بن عبد الله الطائي الجياني ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ.

(57) محمد بن عبد الله الطائي الجياني، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، 1387هـ

(58) محمد بن عبد الله بن العباس ابن الورَّاق، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ.

(59) محمد بن علي اليمني الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.

(60) محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي ابن عبدالملك، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس، ومحمد بن شريفة، وبشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2012م.

(61) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، مطبعة الفيصل، الكويت، ط1، د.ت.

(62) محمد عبد الخالق، فهارس كتاب سيبويه، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1395هـ.

(63) محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1994م.

(64) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1428هـ.

(65) نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر مطابع الشروق، بيروت، نشر جامعة بنغازي، ليبيا، د.ط، د.ت.

(66) وابن عصفور، شرح الجمل، تحقيق: صاحب أبو جناح، الموصل، د.ط، 1402هـ.

(67) يعيش بن علي بن يعيش الحلبي ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ط، د.ت.

(68) يوسف بن تغري بردي الحنفي ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، د.ت.

(69) يوسف بن حسن الصالحي الحنبلي ابن الْمِبْرَد، الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1421هـ.

(70) يوسف عبد الرحمن الضبع، ابن هشام وأثره في النحو العربي، دار الحديث، مصر، ط1، 1998م.